



القرار رقم 17/27 الذي صرحت المحكمة بمقتضاه برفض الطلب الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 بالدائرة الانتخابية المحلية مولاي رشيد، عمالة مقاطعة مولاي رشيد.

والقرار رقم 17/28 الذي صرحت المحكمة بمقتضاه برفض الطلب الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 بالدائرة الانتخابية المحلية تازة إقليم تازة.

ومن السيد رئيس الحكومة توصل مكتب المجلس بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدات المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا نيجيريا في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حلت محل الاتحاد الإفريقي.

- مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي المعتمد بمدينة سيرت ليبيا في 2 مارس 2001.

- مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بألوسكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمار.

- مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على اتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقعة بألوسكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا.

- مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

التاريخ: الثلاثاء 02 ذي القعدة 1438 هـ (25 يوليوز 2017م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة.

التوقيت: ساعتان وستة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية زوالا والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لمقتضيات الفصل مائة من الدستور، وكذلك عملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة، وقبل الشروع في جدول الأعمال نعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، تفضل السيد الأمين.

السيد السالك بولون أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس من المحكمة الدستورية ب:



الأعمال في الجزء الثاني المتعلق بباقي الأسئلة سؤالا حول استراتيجية الحكومة لمواجهة مشكل ندرة المياه تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة الآن للسيد النائب عبد الله البوزيدي الإدريسي، باسم الفرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المحوري الأول حول استراتيجية الحكومة للنهوض بوضعية ذوي الاحتياجات الخاصة.

النائب السيد عبد الله البوزيدي الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

سؤالنا في فرق ومجموعة الأغلبية يتعلق باستراتيجية الحكومة للنهوض بوضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ونحن نستحضر هنا الأهمية التي يوليها الدستور لهم. كما نستحضر أيضا ما قامت به الحكومات السابقة من خلال إقرار مجموعة من الخدمات الموجهة لفائدة هذه الفئة. وأذكر أساسا صندوق دعم التماسك الاجتماعي وإصدار القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إضافة إلى ما نص عليه البرنامج الحكومي في هذا الباب. وسؤالنا بالتالي يتعلق بالتدابير التي باشرتها الحكومة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من حقوقهم الدستورية كاملة وآليات تتبع إنجاز المخطط الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة حتى يحقق النتائج المرجوة منه، شكرا السيد الرئيس حكومة، شكرا الرئيس.

-مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ب جوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

-مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ب جوبا وفي فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمار.

-مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة للتعاون الموقعة ب جوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان.

-مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على اتفاقية التأسيس للمؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية، المعتمد ب باريا، الرأس الأخضر في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة للمؤتمر.

-مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية كما وافق عليه مجلس المستشارين في قراءة ثانية.

ومن السيد النائب محمد اشرورو ومجموعة السيدات والسادة أعضاء الأصالة والمعاصرة، توصل المكتب بمقتراح قانون يتعلق بتنظيم وتديير أملاك الدولة الخاصة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين،

السيدات والسادة النواب نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن سؤالين محوريين حول استراتيجية الحكومة للنهوض بوضعية ذوي الاحتياجات الخاصة. ثم ثانيا السياسة العقارية ودورها في التنمية الاقتصادية، تقدمت بما فرق ومجموعة الأغلبية والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. كما يتضمن جدول



السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب الشيخ ميارة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال المحوري حول نفس الموضوع، السيد النائب.

النائب السيد الشيخ ميارة:

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات السادة النواب،

السؤال يتعلق بفئة جد مهمة تتعلق بفئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الوضعية هشة، استراتيجية إدماج هذه الفئة في الحياة الاجتماعية وتمتعها بالحقوق والحريات تواجه العديد من المعوقات، النصوص القانونية المكرسة دستوريا وتنظيميا، استراتيجيات لا نعدم استراتيجيات، ولكن يبقى الواقع شيء والنصوص القانونية شيء آخر.

لذلك، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يسأل السيد رئيس الحكومة عن هل لدى الحكومة استراتيجية محددة لتفعيل المخطط الذي تقدمت به الحكومة من خلال برنامجها، بما يضمن لهذه الفئة الاجتماعية حقها الدستوري في العيش الكريم؟ وما هي التدابير المتخذة لإدماج هذه الاستراتيجية في السياسات العمومية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال الأول المحوري.

السيد سعد الله العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في البداية أريد أن أشكر السيدات والسادة النواب الذين طرحوا هاذ الموضوع ذات الأهمية الاستراتيجية والمرتبطة باستراتيجية الحكومة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة، أولا لا بد أن نتفق منذ البداية على أن هاذ السؤال كيرتبط بشريحة مهمة من بنات وأبناء هذا الوطن واللي كيعانيو و كيعانيو معهم الأسر دياهم، واحنا بكل صراحة حاسين بهاذ المعاناة الكبيرة لهذه الشريحة و لأسرهم و لعائلاتهم، أش من جديد بالنسبة للحكومة الحالية؟ هو راه كان دائما هناك عناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، كانت هناك العديد من الإجراءات منذ أكثر من عقدين من الزمن، وإذا أردت أن أقول مع الأسف لم تكن هناك إطار قانوني شامل حتى صودق على القانون الأخير سنة 2015، وهذا القانون الأخير، قانون إطار المرتبط بالنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، يعتبر بعد دستور 2011 مرجع أساسي للعناية بمؤلاء الأشخاص. منذ ذلك القانون كان هناك اهتمام بوضع مخطط وطني، مخطط وطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، اعتمادا على واحد البحث وطني ثاني حول الإعاقة اللي تم بعد عشر سنوات من البحث الوطني الأول اللي عطانا الخريطة، كم هم الأشخاص اللي كيعانيوا من هاذ الوضعية، فين كيتوزعوا، المستويات الاجتماعية والاقتصادية دياهم، نوعيات الإعاقة الموجودة، إلخ من المعطيات الغنية المهمة، وقد نشر هذا البحث الوطني ويمكن للسيدات والسادة النواب الحصول عليه بسهولة،



تدارت في الولوجيات، كانت هناك حتى قانون خاص بالولوجيات، ثم من بعد جات المحاولات ديال تطوير الولوجيات بمعنى إيلا غندخلوا للمستشفى، إيلا غادي ندخلوا للإدارة، إيلا غادي نطلعوا في الطوبيس، إلى غادي للقطار إلخ، خاص تكون عندنا وسائل مسهلة ميسرة للشخص المعاق باش يدخل، هاذ ديال الولوجيات كان عليه اعتماد القديم، لكن يولي سياسة حكومية ملزمة لجميع القطاعات هذا شيء، كانت هناك محاولات اليوم غادي يولي جديد وناجز بإذن الله، ويمكن نقول بأنه كان هناك جهود فهاذ المستوى في الفترات الأخيرة طورت المعايير التقنية لأن فيها المعايير التقنية ديال الولوجيات لوسائل النقل، وتم تنفيذ حملة تحسيسية وطنية في هذا المجال، حظيت مراكز مدينة مراكش كانت نموذجية اتخذتها الوزارة المعنية، مدينة نموذجية في هذا الشأن حظيت بالجزء الأوفر من الاهتمام أولا ومن ... المخصص لهذا البرنامج عبر إرساء الولوجيات المعمارية والولوجيات العمرانية بالممرات الرئيسية بمقر ولاية مراكش مثلا آسفي، مقر المجلس الجماعي لمدينة مراكش، الفضاءات المفتوحة بالمدينة إلى آخره، وهذا لإعطاء نموذج تحت المدن الأخرى على العناية به، بطبيعة الحال دائما الدعم التقني موجود وغادي يستمر، وهاذ النموذج نحن الآن هناك مفاوضات وحوار لتعميمه في مختلف المدن باش تولى على قضية الولوجيات عامة، هناك مدن قامت بجهود فردية ولكن احنا بغينا يكون عندنا واحد نموذج موحد لهذه الولوجيات ويعمم بعدها في مختلف المدن، إذن الولوجيات في النقل وفي الإدارات العمومية وفي الطرق والمباني وغادي يولي إلزامي بالنسبة لكل المباني الجديدة، خدمات عمومية بطبيعة الحال اللي مرتبطة بالدعم الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وبالتربية والتكوين، بالعلاجات وإعادة التأهيل، بالثقافة، هذا فيه عدد من الإجراءات تمت وعدد من الإجراءات نحن بصدد إتمامها مثلا في ما يخص تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة وهذه واحد المعضلة

انطلاقا منه وضع مخطط العمل الوطني، لذلك اليوم لأول مرة كنتوفروا على مخطط العمل الوطني، اللي هو مخطط مندمج أعد بطريقة تشاركية يمس مختلف الجوانب للعناية بهاذ الشريحة، وبمجرد ما عينت الحكومة بطبيعة الحال كان هناك العناية بالمصادقة عليه، وفعلا اجتمعت اللجنة الوزارية المكلفة بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بالأشخاص المعاقين، واعتمدت هذا المخطط، العمل الوطني، اللي هو من 2017 حتى ل 2021، وهاذ الاجتماع انعقد برئاسة رئيس الحكومة منذ ثلاث أسابيع تقريبا، يوم 17 يوليوز بالضبط 2017، وهذا اللقاء الثاني لهذه اللجنة بين وزارية، آشنو ربنا هنا، ربنا أولا مخطط عمل وطني واضح يمتد على 5 سنوات، وربنا ثانيا أن هناك آلية اللي تأسست في 2015 اللي هي اللجنة بين وزارية، شنو هي الأهمية ديال بين وزارية؟ هو التقتائية، جميع الوزارات المعنية كلهم ما غادي يتخذوا قرار، ما غادي نقرروا إجراء إلا إيلا تافقوا، لأن هاد الإلتقتائية أو عدم وجود الإلتقتائية هو من أكبر عوائق عدم تنفيذ البرامج وعدم تنفيذ المقررات التي تسطرها عادة الحكومات أو القطاعات المعنية، خاص كل شيء يتفاهم عليها ونتجمعوا.

ما هي المحاور التي انبنت عليها هاذ المخطط العمل الوطني هو مشروع مخطط العمل الوطني، هو دسم فيه 150 مشروع و419 تدبير يرتبط بمختلف المجالات اللي كتهم الأشخاص المعاقين، فيه أولا الوقاية، والوقاية مهمة جدا في مجال الإعاقة، الوقاية الصحية، الوقاية عن طريق السلامة الطرقية، السلامة المهنية، الوقاية المدنية، الوقاية من الحوادث المنزلية وكل واحدة من هاذوا فيها إجراءات اللي تتوجه مباشرة إلى كيفية الوقاية من الإعاقة، لأن إيلا ما درناش الوقاية من الإعاقة غادي يستمر دائما، الأشخاص في وضعية إعاقة نتيجة حوادث السير أو نتيجة عوامل أخرى متعددة كتكناثر، حنا خاصنا نوقفوا أيضا النزيف، ثانيا الولوج واحد الفكرة عامة، هاذ عملية الولوج هي قديمة



114 على شهادة التعليم الإعدادي ، 226 شهادة تعليم ابتدائي، بمعنى أن الإعاقة لا تمنع الإنسان من أن يتميز ولا تمنع الطفل أو الشاب المعاق من النجاح في امتحاناته وخصنا نزيدوا في التيسير، دابا احنا عندنا هاذ التجربة راكمناها، في المرحلة المقبلة غادي نحاولو ما أمكن ندعمو أكثر هاذ الإجراءات والترتيبات التيسيرية وغادي نطوروها وغادي نديروها إلزامية في المستقبل إن شاء الله، إذن هذا فيما يخص التربية والتكوين.

فيما يخص يعني تدرس الأشخاص في وضعية الإعاقة، أيضا كان هناك دائما الحديث على واحد الإجراء ذي أهمية كبيرة اللي هو بطاقة الشخص ذي الإعاقة، متفق عليه على أن هذا البطاقة هي آلية أساسية لتفعيل السياسة العامة للدولة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الرغم من أن الترسانة القانونية منذ سنة 1997 كتأطر هاذ البطاقة، إلا أنه مع الأسف الشديد لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من وضع نظام محكم بمكن من إصدار بطاقة الشخص ذي الإعاقة، مما حال دون تفعيل بعض الحقوق الأولية المرتبطة بالبطاقة، وخاصة مثلا في مجال النقل، كما أن اعتماد المغرب حاليا لتعريف جديد للشخص المعاق يتجاوز تعاريف قديمة، وبهذا الخصوص ينص القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، على أن الدولة تعمل على إصدار بطاقة خاصة تسمح لهؤلاء الأشخاص بالتمتع بمختلف الحقوق المنصوص عليها قانونا، مع الإحالة على نص تنظيمي يحدد شكل ومسطرة وشروط الحصول عليها وهو النص التنظيمي الذي لم يصدر بعد، وفي انتظار إقرار النظام الجديد نحن نهتم حاليا بالعمل على التنسيق بين القطاعات الحكومية لإصدار هذا النص التنظيمي، الذي يحتاج إلى تنسيق والتفانية بين مختلف القطاعات الحكومية، وهذا ورش مهم جدا عطيناها الآن الانطلاقة، لكن يمكن أن أشير إلى أن الوزارة المكلفة اللي هي وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية

احنا واعييين بها فيها إشكاليات، التمدرس فيه إشكالية، فذلك كانت هناك جهود لأن عدد من الأطفال في وضعية إعاقة، الإعاقة ديلهم عدم تيسير الولوج إلى الدراسة، عدم تيسير التمدرس، تيسير الامتحانات مثلا بالنسبة لهم هذا كيسبب لهم إشكالات في التمدرس ديلهم، فذلك هنا بدأ واحد البرنامج ديال تيسير الولوج من جهة، وتيسير متابعة الدراسة من جهة ثانية، ولذلك تدارت واحد مجموعة الترتيبات تيسيرية ضمن التزامات الدولة اعتبارا لأهمية الامتحانات بالخصوص، تدارت ترتيبات تيسيرية لهاذ الامتحانات مثلا سنة 2017 صدر مقرر وزاري في موضوع مساطر نيل الامتحانات الإشهادية مكن هذه السنة من تيسير تكييف الامتحانات الإشهادية لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة مثلا، كينص على مجموعة من الترتيبات تيسيرية على حسب نوعية كل إعاقة لأن الإعاقات تختلف، مثلا إضافة حصة زمنية قد تعادل ثلث الغلاف الزمني المخصص لكل مادة من مواد الامتحان، مثلا المرافقة من أجل قراءة الأسئلة أو ترجمتها إلى لغة الإشارة أو كتابة الأجوبة، استعمال وسائل خاصة مثل تقنية برايل أو الحواسيب، تكييف الأسئلة لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة ذهنية، توفير الولوجيات، إمكانية إجراء الامتحانات في أكثر من دورة، الإعفاء من مادة من المواد التي لا يستطيع المترشح في وضعية إعاقة اجتيازها، هذه كلها وردت في هاذ الإجراءات التيسيرية والتي صدر وفقها المقرر الوزاري في هاذ سنة 2017 ، و كحصيلة مؤقتة مثلا فهاذ السنة بلغ عدد التلاميذ في وضعية إعاقة المترشحين للإمتحانات الإشهادية سنة 2017 على الصعيد الوطني 6700 تلميذ وتلميذة، وفي انتظار النتائج النهائية للنجاحين في الأكاديميات، مختلف الأكاديميات اللي غيتعلن عليها في الوقت المناسب، لكننا نقول بأن مثلا في جهة الرباط - سلا القنيطرة وحدها نجح ما مجموعه 357 تلميذ وتلميذة، منها 27 في البكالوريا و 10 منهم حصلوا على ميزة و



طريق التأهيل اللي باش يأسسوا المقاولات دياهم الذاتية ويولوجوها، وهادي من بين الآليات المهمة جدا، فيلى حد الساعة تم تمويل 400 مقال ذاتي في إطار هاذ الأنشطة المدرة للدخل من الأشخاص ذوي الإعاقة وهذا شيء مهم في هذا المجال، ويتوقع برسم سنة 2017 دعم ت مدرس 9000 شخص في وضعية إعاقة، بطبيعة الحال هاذ البرنامج ديال الدعم الاجتماعي هو برامج أولية لأن بدات مؤخرا فقط بمذا الطريقة الجديدة، وغادي نعملو في المراحل المقبلة أو في السنوات في كل سنة غادي نطلعو هاذ البرامج ديال الدعم ونطوروها نزيدها من حيث كما وكيفا ونحاولو نعمموها أكثر، لأن كاين دابا الآن في إطار التعاون الوطني، كاين 59 مركز لتأهيل وتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، وسيتم الزيادة في عدد المراكز وتعميم هذه المراكز في مختلف الجهات وفي مختلف الأقاليم، هي الآن معممة في الجهات، ولكن لم تعمم بعد في مختلف الأقاليم وهذا هو البرنامج المقبل الذي سنحرص عليه، هناك إذن عدد كما قلت، أنا فقط اختصرت الإجراءات اللي كاينة في مشروع المخطط العمل الوطني اللي هو مخطط طموح جدا، فيه كما قلت 419 تدبير اللي كيشمل مختلف هذه الجوانب اللي شفناها، اليوم عندنا آلية للمتابعة، هناك آلية للمتابعة اللي هي اللجنة بين الوزارية، ولكن هناك أيضا آلية أخرى للمتابعة هو اللجنة التقنية التي تسهر على تتبع تنفيذ مختلف جوانب هذه الاستراتيجية، هناك لجنة تقنية أخرى خاصة بالمباريات التي يشارك فيها الأطفال أو الشباب أو التلاميذ ذوي الإعاقة، هذا حتى هو ورش مهم، كنعرفو بأنه كان هناك واحد 7% اللي كانت تتخصص للأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف في القطاع العام وكنعرفو بأن 7% ما عمرنا ما وصلناها لأسباب متعددة معقدة، ولذلك تم تطوير الآليات، تم تطوير الآليات، أولا تم التنصيص على أنه الناس في وضعية إعاقة إيلا ما استكملش 7% خاصها تعطى ليهم فرصة ثانية، دائما خاص الدعم ديال

الاجتماعية، تمنح تباعا شهادة للإعاقة للأشخاص في وضعية إعاقة من أجل الاستفادة من بعض الحقوق الإدارية كلما طلبوها بطبيعة الحال، مثلا الاستفادة من الحصيص في التوظيف في القطاع العام، الاستفادة من التعويضات العائلية عن الأبناء المعاقين بغض النظر عن شرط السن، الإعفاء من التدريس بالنسبة لرجال ونساء التعليم في وضعية إعاقة وغيره كثير، راه كاين هاذ الشهادة كتعطى ويمكن أن يستفاد منها للوصول إلى هذه الحقوق في انتظار إصدار بطاقة خاصة لهؤلاء الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة مما تتيحه من حقوق لهؤلاء الأشخاص، صندوق دعم التماسك الاجتماعي أيضا آلية أشار إليها الأخ صاحب السؤال الأول على المستوى الإجرائي، هاذ الصندوق تم التنصيص في تدخله على أنه أيضا كيمول عدد من التدابير الهادفة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وتيسير اندماجهم الاجتماعي، وذلك من خلال توفير مثلا أو تمويل تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية والبديلة وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، المساهمة في إحداث وتيسير مراكز الاستقبال والتوجيه والمساعدة، ولأجراء خدمات هذا الصندوق تم وضع دلائل مسطرية تضبط عملية الاستفادة منه من خلال شروط ومعايير تستهدف بالخصوص الفئات ذات الدخل المنخفض أو الفئات المعوزة من الأشخاص في وضعية إعاقة، وتم إرساء آليات للإشراف الميداني، وقد خصصت له سنة 2015، 57 مليون درهم، زاد في 2016 و 111 مليون درهم و 111 مليون درهم سنة 2017، وتم في هذا المجال اقتناء عدد من الأجهزة الخاصة المعينات التقنية البديلة لفائدة 9700 مستفيد ومستفيدة، تم دعم ت مدرس 6000 طفل وطفلة، كما تم ما بين 2015 و 2017 تمويل 400 مقال ذاتي في إطار الأنشطة المدرة للدخل، وهادي من بين الآليات المهمة في دعم هذه الشريحة، هو دعمهم ماليا و عن طريق المواكبة وعن



لأنه مخطط طموح ولأول مرة تتوفر على هذا المخطط مندمج للنهوض بحقوق الأشخاص أو توفير حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، نحن عندنا أمل لأن هذه شريحة، احنا خصنا نعتنيوا بها، هناك عدد من الإجراءات الأخرى لم أذكرها، ولكن احنا كنفكروا فيها جديا حقيقة، وخصوصا الدعم فيما يخص العناية الصحية بالخصوص، هاذ الشي كاين فيه إجراءات غير هاذ الصباح تحدثت أنا والسيد وزير المالية انطلاقا من بعض المقترحات اللي كانت كيفاش تطوروها إلى مستوى عملي باش يمكن نرفعوا مستوى الدعم لهذه الشريحة الغالية علينا والتي نحن كنهتموا بها. شكرا جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة،

نفتتح الآن باب التعقيبات بإعطاء الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية للسيدة النائبة فاتحة الشوباني.

النائبة السيدة فاتحة الشوباني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة نواب الأمة،

لنا ثقة السيد الرئيس الحكومة، أنكم ستواصلون تعزيز قيم التضامن والتكافل والإنصاف بما يعزز التنمية البشرية ببلادنا، ونؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أن الاستثمار في الأوراش الاجتماعية وفي مقدمتها تحسين ظروف عيش المواطنين في أوضاع صعبة، هو استثمار لصالح الوطن وتعزيز ودعم مباشر لاستقراره

هاذ الآلية للتوظيف دياهم، ثانيا تم التحديد لأن المشكل اللي كيقوع هو أن 7% معنى ذلك خاص يكون عندنا واحد العدد باش نعطيو واحد، يعني إيلا عندنا غير 5 المقاعد ما عندهم، إيلا عندنا 6 ما عندهم، فلذلك الآن تم التنصيب على أنه من 5 كيكون عندهم الحق في شخص واحد للتوظيف من كل 5 أشخاص، وهذا شيء مهم للدعم، ولكن الأهم في هذا هو أنه فتح إمكانية من خلال المرسوم أخيرا، فتح إمكانية مباريات خاصة للأشخاص المعاقين يتبارون فيما بينهم، هاذ الآلية معمرها ما طبقت لحد الساعة، ولذلك نحن في هاذ الإطار هاذ اللجنة التقنية غتجتمع غادي تحاول تعطينا كيفاش الأجرأة دياها، وتفتح علينا مبارزة معينة إن شاء الله باش نديروها للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة بهم، باش يمكن نمكونهم باش يولجو هاذ 7% اللي إلى حد الساعة ما عمرهم ما ولجوا ليها، هناك نقاش غني في آخر اللجنة الوزارية، وأيضا مع السيدة الوزيرة في القطاع المعني، كيفاش يمكن هاذ الشي نوصلوه يولي عملي مايقاش فقط في القوانين وما كيطبقش، مع الأسف هاذ الشي سنوات، هاذ الشي كنعلقوا صعوبة في الوصول إلى 7% لأن هي المبارزة العامة خاص عدد الأشخاص المعاقين يكون كايفي، خاص الناس اللي نجحوا منهم يكون فيه 7%، وهاذ الشي عادة ما كيكونش مع الأسف الشديد، لذلك هاذ المبادرة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، إذا تمكنا من إجرائها لأن خاص يكون عندنا واحد العدد محترم باش يمكن نجريوها، وإن شاء الله غادي نبدأ التجربة دياها في القريب العاجل بإذن الله.

إذن هذه هي عموما إطلالة عامة فقط على أهم المحاور والإجراءات، وإلا فمخطط العمل الوطني هو مخطط غني، مخطط واسع كنتمنى تستدعيو السيدة الوزيرة أنا كنعقول تستدعيوها للجنة باش تعرض المخطط لأنه يحتاج إلى وقت كايفي لعرضه بإجراءاته، أولا المنهجية دياها، ثانيا عرض الإجراءات لتبدون رأيكم حولها،



والنائية كتزيد هاذ الفاتورة وكيزيد يتعقد الوضع أكثر ويزيد المشهد سوعا ومأساوية، وأنتم السيد رئيس الحكومة طيب نفساني مقتدر، كنعرفوا السيد رئيس الحكومة ما يترتب عن هذه المعاناة من أضرار نفسية لأفراد الأسر الكفيلة ويعمق ذلك من الإحساس بالتهميش والإقصاء ونقص الكرامة.

وفي ظل هذا الوضع السيد رئيس الحكومة، نطالب الحكومة بوضع خطة استعجالية واضحة لإسناد هذا الدور الرئيسي للأسر الكافلة، هاذ الدور الاجتماعي الهام وضمان استمراريتها في أداء هذا الدور الصعب، ومن ضمن الإجراءات المستعجلة السيد رئيس الحكومة تمكين هذه الأسر من تعويض مالي مباشر، وبغيناكم السيد رئيس الحكومة تشرفوا شخصا على متابعة هذا الإجراء الهام، السيد رئيس الحكومة تقوية دور مؤسسات التعاون الوطني، مؤسسات التعاون الوطني اليوم كتقوم بواحد الدور مهم، لكن السيد رئيس الحكومة هاذ الدور هذا ما كافيش مؤسسة التعاون الوطني خاصها اليوم تحول لفضاءات الاستقبال والاستماع والتأطير والتدريب على تقنيات المساعدة الاجتماعية، مؤسسة التعاون الوطني السيد رئيس الحكومة خاصها اليوم تولى لأن عندنا 59 فضاء خاصها تولى عندنا اليوم في كل قرية مؤسسة للرعاية والتتبع ومراقبة ورصد هاد الحالات اليوم اللي تتزيد تعمق داخل المجتمع المغربي، كذلك السيد رئيس الحكومة الاستفادة التلقائية من السكن ومن مجموعة من الأشكال ديال الدعم الاجتماعي، المنح الجامعية، برنامج تيسير، السكن السيد رئيس الحكومة، كائنة فئة من المواطنين اللي عندهم إعاقة ثقيلة ومتخلى عنهم، هادوا السيد رئيس الحكومة نتمنى تخصصوهم ببرنامج للسكن اللي يحفظ ليهم الكرامة في حالة لا قدر الله تخلي الأسر، السيد رئيس الحكومة كذلك نريد أن نشير إلى أن الوقاية اليوم هي كذلك مهمة وجاءت في برنامجكم، فالיום نريد السيد رئيس الحكومة تقوية

وأمنه وسلامته، هو استثمار لصالح الدولة والمجتمع، هو استثمار يوطد أركان الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

ونحن بصدد الحديث عن النهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة، لا بد أن ننوه بالجهود المبذولة في هذا الإطار، وفي مقدمتها مجهودات حكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران ونضالها المستميت لإخراج القانون الإطار الذي شكل لحظة تاريخية أسست لمنطق جديد يعزز قيم التضامن والتكافل والإنصاف لهذه الفئات الهشة من المواطنين، كما ننوه بالدور المشرف للسيدة وزيرة الأسرة والتضامن وجهودها المتواصلة لخدمة هذه الفئة، ولنا ثقة، السيد رئيس الحكومة، أنكم ستواصلون العمل لتنزيل مقتضيات القانون الإطار لإنصاف هذه الفئات التي ظلت خارج البرامج والسياسات العمومية لعقود، ومن ذلك السيد رئيس الحكومة تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لصالح هذه الفئة وتقوية أنظمة الدعم والرعاية الاجتماعية واليقظة الاجتماعية وتحسين شروط المشاركة الاجتماعية الكاملة وتعزيز دور المجتمع المدني كشريك استراتيجي للنهوض بهذا الورش الهام.

السيد رئيس الحكومة،

حسب البحث الوطني حول الإعاقة، عندنا 7 دالمليون أسرة تتكفل بحالة إعاقة أو أكثر، عندنا السيد الرئيس الحكومة مليون و500 ألف أسرة متكفلة، عندنا السيد رئيس الحكومة أكثر من 100 ألف أسرة متكفلة بشخص في وضعية إعاقة عميقة أو ثقيلة، هاذ الأسر السيد رئيس الحكومة تعيش حالة استنفار مستمر، وحالة تأهب مستمر، وكنعرفوا السيد رئيس الحكومة الفاتورة الباهظة اللي كتقدمها هاذ الأسر، واللي كتأديها هاذ الأسر اجتماعيا واقتصاديا، وملي كتمشيو للعالم القروي جبال إملشيل وصحاري بودنيب والريصاني وجميع المناطق القروية



الحكومة، وفي الواقع أنا كنت أنتظر جوابا بكثير من الحرقه و بكثير من الأسف على ما نحن بصدده، فعلا هناك يعني وقع إحصاء وطني ثاني في المغرب بشراكة مع المندوبية السامية في 2014 اللي شمالات 16044 أسرة واللي فعليا كانت واحد حوالي 15 ألف، واللي عطت النتائج اللي اعطت واللي صححات المعطى اللي كان فعلا، هو أن عندنا 3 دالمليون و100 وشي حاجة ديال المعاقين فعليا من الإعاقة الخفيفة إلى الإعاقة العميقة جدا، هناك كذلك أسرة على 4 اللي احنا في المغرب حوالي 7 دالمليون ديال الأسر و 193 حوالي 7 دالمليون و200 أسرة على 4 كلهم عندهم معاق في المنزل، أنا منين قريت هاد التقرير وهاد الإحصاء اللي فيه 122 صفحة، بطبيعة الحال اعتبرته خارطة الطريق، وبالنسبة لي أنا أي واحد خذا هاد الملف ولا هاد القطاع انتهى الكلام عنده باش يخدم، الواقع غير هذا، اللي وقع لي أنني جاني اكتئاب كبير جدا، وواحد الحسرة كبيرة جدا على المعطيات، غادي نفتاسمهم معكم وغادي تشوفوا واش غادي تحسروا ولا غادي تضحكوا، كنعطيكم واقع اللي جابوا الإحصاء اللي قامت به الدولة مشكورة مع أسميتو، غادي نعطيكم أمثلة، هناك بالنسبة للدراسة حوالي 95 % منين كنبداوا من أمني إلى حوالي الابتدائي 95 % من الشباب غير متمدرس كنعتابر بأن الشباب اللي هو كايين في الإحصاء بين 5 حتى 25 سنة اللي جات في الوثيقة، هاذوا راه اللي غادي يحملوا الوطن وهما شباب الآن واللي كيتعتابروا أطفال اللي كانوا كيتعتابروا أطفال في 2014، 71 % كذلك بدون تعليم، بدون مستوى من 26 سنة فما فوق، وبالتالي ومن هذا المنبر تحية عالية للمحاماة والنائبة المتألقة حياة مشفوع و كنشكروا الناس اللي عطاوها الفرصة أنها تكون اليوم في البرلمان المغربي.

البطالة 5 يعني البطالة المغربية الآن عندنا 10.7، في الوقت اللي دار الإحصاء كانت 10.6 مضروبة في 5، إذن هاد حوالي مليون

برامج الوقاية بشراكة مع الجهات، مع الجماعات المحلية في إطار برامج دقيقة ومستمرة.

السيد رئيس الحكومة، نتكلموا كذلك على الحماية، حماية الشخص في وضعية إعاقة من الاستغلال، اليوم السيد رئيس الحكومة نتابع بقلق تنامي مظاهر التسول المحترف والمستغل لآلام ذوي الاحتياجات الخاصة، من أطفال ونساء ومسنين أمام المساجد، في مفترق الطرقات، في الساحات في الواجهات التجارية، السيد رئيس الحكومة التدخل في إنهاء هاذ المآسي لا يحتاج ميزانيات بقدر ما يحتاج إرادة، بقدر ما يحتاج وعي، بقدر ما يحتاج تعبئة مجتمعية لإنهاء هذه المآسي، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، باسم الفريق الأصالة والمعاصرة السيدة النائبة حياة بوفراشن.

النائبة السيدة حياة بوفراشن:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة أمهات وآباء الأطفال في وضعية إعاقة،

السيدات والسادة المواطنون المغاربة في وضعية إعاقة،

تحية طيبة للجميع.

بطبيعة الحال استأذنكم جميعا وكذلك المواطنين اللي كيتابعونا الآن في تبسيط اللغة والخطاب من أجل ضمان التتبع والاستفادة، تتبعث بكثير من الاهتمام تصريح السيد أو الإجابة للسيد رئيس



وقارية كتقدير جمعيات كتكافح على راسها باش يمكن لها تدير سميتو.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة. باسم فريق التجمع الدستور الكلمة للسيد النائب عباس المغاري.

النائب السيد العباس المومغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني النواب المحترمين،

في البداية ومن هذا المنبر أقدم باسمكم أخواتي النائبات إخواني النواب، تحية تقدير وإجلال لكل الأسر والأفراد وقوى المجتمع المدني على ما يبذلونه من مجهودات جبارة لتقديم الرعاية للأشخاص في وضعية إعاقة. ربما السيد الرئيس هاد الفئة خلقها ربي سبحانه وتعالى ليتمتعنا بها. ففشلت كل الحكومات السابقة في هذا الإمتحان، ونجحت أمم غيرنا لا تحمل مبادئنا ولا قيمنا الإسلامية، نجحوا في أنهم يعطيهم الحقوق دياهم كاملة غير منقوصة. ولا أظن السيد الرئيس، أنكم ما طليتوش على النتائج تاع البحث الوطني. بينت نتائج البحث الوطني الثاني أن نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني، وصلت إلى 6.8% سنة 2014. اي لدينا ما يقارب 2.300.000 شخص لديهم إعاقات تختلف أنواعها ودرجاتها. كما أن كل أسرة من بين أربعة أسر، لديها على الأقل شخص وفي وضعية إعاقة مما يمثل 25%

شخص عندهم إعاقة عميقة، واش يجيكم اكتتاب أولا لا، غادي يجي اكتتاب وغادي يجي تدمر وواحد الحمل ثقيل جدا على جميع المغاربة لأنهم أبناء المغاربة. ولكن ملي كتسمع الحكومة اللي هي عندها هاذ الملف، وهي نهار اللي دارت الإحصاء أشنو قالت؟ قالت: تحديد أنواع الإعاقة وحدة القصور، هدي من الأهداف. مزيان ممتاز، هاذ الشي حصل، اللي ما حصلش هو تحديد نوع المساعدة. واش حنا عاد غنفكرو على نوع المساعدة؟ واش حنا عقود وعقود عقود وعقود كندورو في نفس المكان كنقلبو على بمجرد ما يخلاق هاذ صندوق التماسك الاجتماعي بمجرد ما يخلاق الإنسان عندو معاق فالدار، كنبعثو لو بعثة طبية تشوف نوعية الإعاقة من الخفيفة إلى العميقة جدا، راه كاين الناس اللي مساكن كتلة لحم وعظم فالديو ديال واليديهم. كاين الرجال كتحملهم أمهاتهم وتحية خاصة للأمهات والآباء، ولكن الأمهات كذلك اللي هما كيرعاو هاد الإعاقة. أنتم كتعرفو بأن الآباء المغاربة كيكافحو والأسر، وديك الأرقام اللي كيعطينا السيد رئيس الحكومة راه نجحو هنا وخداو الباك هنا، شكون اللي وصلهم؟ ماشي الحكومة اللي وصلاتهم، الأسر والمراكز اللي كتعدد السيد رئيس الحكومة هي مراكز وحنا كنعرفوها وكيعرفوها الناس ديال الميدان بأن مركز المعاقين ديال مؤسسة محمد الخامس للتضامن واللي هي اشرفت على توزيع خمسة ديال المراكز الجهوية. طبعا الوزارة بحال جميع الشركاء اللي في مجلس الإدارة كيساهموا بشي بركة. ولكن المراكز اللي كتمولها الوزارة كتعطيهم شي بركة، ما كتقدهومش. إذن شنو كيديرو؟ كيتخلصو من الجمعيات ومن الآباء. لعلم الجميع وانا كنعرف بأن بزاف د الناس كيعرفو هاد الشي، وكاين ناس اللي عندهم معاقين الآن فالدار. هو أن القضية ديال الإعاقة هي مسألة أسر، اللي خلق لو شي معاق في هاذ البلاد كيهزو فوق ظهوره، كيخسر عليه، وملي كتكون الأسرة واعية



في التعويض عن العجز ومجانبة العلاج والحق في التوظيف والعمل، لأنه لا يمكن السيد الرئيس الحديث عن حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في التشغيل إلا بوضع قانون ملزم للحصص، الكوفا لولوج الوظيفة العمومية وإصدار قانون تنظيمي يحدد الحصص في القطاع الخاص، ووضع إجراءات تحفيزية لفائدة المقاولات التي تسعى إلى تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وإجراءات جزائية بالنسبة للتي تخالف مقتضياته، القانون اللي تكلمتوا عليه السيد الرئيس المحترم رقم 3.10 المتعلق ب

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيدة النائبة سعيدة آيت أبوعلي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائبة السيدة سعيدة آيت بوعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

في الحقيقة لما سمعت هناك التقرير اللي قدمه السيد رئيس الحكومة، كنت كنتمنى أنه بدل ما نعبرو فيه على شنو بغينا نديرو نكونو على الأقل أعطينا أشنو تدار، لأنه في الواقع هذيك الأمور اللي قريناها منها الوقاية، منها الولوج، منها التعليم، منها الشغل، هاذي كلها هي حقوق أقرها الدستور لهذه الفئة التي تعتبر أولا وقبل كل شيء مواطنين مغاربة يتساوون في الحقوق في الدستور.

فيما يخص المسألة ديال الولوج وأنا بغيت نمشي مع البناء اللي بنى به السيد الرئيس هناك التقرير ديالو، هاذ المسألة ديال

من مجموع الأسرة المغربية البالغ عددها 7.200.000 أسرة، 26 % أقل من 15 سنة. 64% ما بين 15 ; 59 سنة. 10% فوق 60 سنة.

ولقد تبين السيد الرئيس المحترم، أن نسبة انتشار الإعاقة من الخفيفة إلى المتوسطة تتبلغ 64% أي ما يما يمثل 94 % من مجموع الأشخاص في وضعية إعاقة، مما يعني أنه يمكن معالجتها في سن مبكرة، إذا توفرت العزيمة والإمكانات المادية والتقنية لأسرهم، من هاذ الباب الدولة كتتحمل المسؤولية في إصابة بعض الأشخاص بمهاذ الإعاقة هذه، وفي تقرير سابق السيد الرئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كشف التقرير أنه ولوج الأشخاص إلى الخدمات الصحية ضعيفة جدا، أما الخدمة الصحية الخاصة فهي شبه مستحيلة، نظرا لارتفاع التكلفة المادية لهذه الخدمات، أما الولوج إلى التشغيل سيظل بالنسبة لهذه الفئة الهشة محدود جدا، والأدهى والأمر السيد الرئيس المحترم أن 66% من الأشخاص في وضعية إعاقة بدون تعلم، وهو ما يعادل مليون و500 ألف شخص، 19% لديهم مستوى أولي من التعليم، 9,5% لديهم مستوى التعليم الثانوي، و فقط 2% لديهم مستوى عالي من التعليم، فالقانون الإطار اللي تكلمتوا علي السيد الوزير المحترم المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة كرس المقاربة الإحسانية، واعتبرهم مستفيدين من الخدمات وليسوا أصحاب حقوق، والتأكيد على سيادة المقاربة الطبية والمنظور الفردي للإعاقة، هاذ القانون السيد الرئيس لا يرقى إلى تطلعات الأشخاص في وضعية إعاقة، ومنظماهم وأسرهم، ولا يتماشى مع الإلتزامات الدولية للمغرب فيما يتعلق بحماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها، هاذ القانون نعتبره مبني على الإرتقاء وليس الإلزامية، وليس الإلزامية، لهذا كله نطالبكم السيد الرئيس المحترم باستصدار قانون جديد متعلق بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، يتضمن الحق



المكفوفين كيمدوا يديهم للحسنات، وهذا هو اللي كيفسر كيفاش أنهم في المسيرة المطلوبة دياهم لولا أطف الله كانوا كيطلبوا أنهم يجرقوا روسهم، الشغل هو باش كتحقق الكرامة، باركة قلتوا عمرهم ما قدرتوا توصلوا 7 %، إذن قولوا لينا انتما اللي مسؤولين شنوهي التدابير والإجراءات اللي بغيتو تعاتمدوا عليها باش توصلوا لها 7 %، التكفل الاجتماعي غائب وكتبقى الأسرة كتخوذ بوحديتها في معاناتها اليومية، لا من حيث التكاليف وغيرها وحتى أنهم كيوصلوا أنهم يمدوا يديهم، إذا كانت الحركة ديال المواطن العادي وحدة، فحركات هاد المواطنين متعددة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيد النائب محمد الملاحي.

النائب السيد محمد الملاحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

فعلا السيد رئيس الحكومة هادي ماشي مزايادة اللي كنبغيو نطالقو منها، ولكن هذا واقع وإطار اللي هي في الحقيقة جميع الحكومات السابقة على أن انكبت على واحد المجموعة ديال المشاكل هاد ذوي الاحتياجات الخاصة، وبلادنا عندها واحد الإطار ديال التعامل وديال السلوك وديال التكافل ما بين المجتمع وما بين هاد الفئة، وفعلا نحن في الطريق الصحيح، وهذا اللي كيبرهن على أن بلادنا اليوم كتاخذ واحد المجموعة ديال الأمور اللي هي كيمكن نعتز بها، ويمكن نعطي واحد المجموعة دالأمثلة الحية في هاد المضمار هذا، ولكن السيد رئيس الحكومة كاين

الولوجيات هي جات بهدف أساسي، وهو استقلال هاد الناس ذوي الاحتياجات الخاصة، استقلالهم الذاتي، أنا ما بغيتش نتكلم على شي مكان آخر، أنا بغيت نتكلم غير على الرباط، الرباط العاصمة، الرباط النموذج، الآن وحنا كنطلعوا غير في شارع محمد الخامس ما كنتكلمش على شارع واحد آخر، ليس فيه بالنسبة لعلامة التشوير ما يمكن الكفيف وضعيف البصر من أنه يعرف الحق ديالو إمتى ياعدا الطريق وإمتا يوقف، كذلك هاد المحطة ديال القطار ديال الرباط أيضا فيها معاناة اللي كيركبوا وكينزلوا فيه غيرفوا اشنو هي المعاناة ديال الناس اللي عندهم إعاقة حركية، السكن الاقتصادية اللي كتبنيه الدولة براسها، كتبنيه ما فيهمش ولوجيات، ما فيهمش ASCENSEUR وفيه 3 ديال الطوابق و 4 ديال الطوابق، هادي الدولة براسها ما تتوفيش بالالتزامات دياها، المدارس والبنائيات ديال المدارس ما فيهاش الولوجيات، خاص لواحد يمشي يعيش مع المعاق الحركي كيفاش أنه كيكون عندو القسم في الطابق الأول أولا في الطابق الثاني وكيضطروا الزملاء ديالو أنه يحملوه بين الأيدي دياهم باش يحضر في القسم مع التلاميذ للدرس.

فيما يخص التعليم، التعليم هو الوسيلة الأساسية بغض النظر أنه هو اللي كيغطي الإنسان إنسانيتوا كذات مفكرة، هو الوسيلة الأساسية ديال التكوين وكذلك تمكين الفرد من الولوج إلى سوق الشغل، قلتهم السيد رئيس الحكومة الإعاقة لا تمنع من التميز، صحيح وكم من ذوي الإعاقات عباقرة وأنتجوا، ولكن للأسف في ظروف غير الظروف التي نعيش فيها نحن، لأنه ليس هناك توفر لشروط متكافئة للتدريس وللتعلم والتكوين، وهذا ما يفسر كيف أنه لما كنوصلو للتعليم العالي يا الله عندنا 1.80% من ذوي الاحتياجات اللي كيوصلوا للتعليم العالي، وحتى هاد 1.80 % السيد رئيس الحكومة ما كنقدروش نشتغلهم، ويجز في القلب أنه نخرجو لشارع محمد الخامس ونلقاو المجازون المعطلون من



كل واحد كيبغي يرمي الكرة على طرف آخر، وهادي هي واحد الغصة اللي كنحسو بها على أنه ما يمكنشي ناكلو السيد الرئيس في الطيسيل ويمكن نعملو فيه واحد الحاجة اللي هي مخالفة للأخلاق، فلهذا هادي بلادنا وبلادنا خص تكون عندنا واحد الغيرة عليها، وبهاذ الغيرة يمكن ننبو المؤسسات ديالنا، وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة، الكلمة الآن باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، السيد النائب رشيد الحموني.

النائب السيد رشيد الحموني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أعتقد أن قضية ذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي أن تخضع لا للمعارضة ولا للأغلبية، لأن هذا قضية مجتمع، قضية كتهم الحكومة، كتهم البرلمانين، كتهم المواطنين كذلك، كلنا خصنا نتحملو مسؤوليتنا فيها وخصنا نتعاملو معاها من الجانب الحقوقي وليس من الجانب والمقاربة الإحسانية، مشكورة السيد رئيس الحكومة، الحكومات السابقة قامت بمجهود على المستوى التشريعي، على مستوى تخصيص واحد جزء من الدعم صندوق التماسك الاجتماعي، تخصيص كذلك واحد الكوطة بالنسبة للمباريات، ولكن مع الأسف، السيد رئيس الحكومة، هاذ الشي كما جا في الكلمة ديالكم ما كيطلبش وما كنلنلنلنلن في أرض الواقع، خص المراسيم اللي كتخرج خصها تبطبق، وعندني أمثلة من إقليم بولمان وأقاليم أخرى اللي دوزوا الناس مباريات وما كتطبقش هاد المراسيم، كتنمناو مستقبلا تطبق هاد المراسيم اللي كتخرج.

واحد مجموعة إكراهات اللي هي واقع خصنا نتداولو فيها ونعطيو واحد الأمر اللي هو يعني عمل ديال المجتمع وعمل ديال الحكومة وعمل ديال المؤسسات.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ العمل هذا خصو يتشخص على المستوى ديال الجهات، لأن الجهات اليوم عندها واحد الدور يعني كبير وعلى أنه الحكومة في تفعيل الجهوية الموسعة، على أنه هاذ الأمر هذا خصو يأخذ هذا المجرى الطبيعي ديالو في مجموعة من المؤسسات اللي هي حتى هي خصها تأخذ الدور ديالها، كذلك السيد رئيس الحكومة الدور ديال المنتخبين والدور ديال المجالس الإقليمية، هاذو كلهم خاصهم ينخرطوا فهاذ العمل باش تكون حنا عند دولة المؤسسات اللي هي كتنبو واحد الاستراتيجية العمل ديالنا فيواحد المنهجية هي معقولة، واحد منهجية اللي هي كيتمكن نوصلو لواحد العمل اللي هو تشاركي، اللي كيتمكن ننبويه الطريقة ديال بلادنا ونتخلصو من واحد المجموعة دالأمر اللي هي كيتمكن حنا، حنا ما كنعملوش السيد رئيس الحكومة الدبماجوجية، ولكن بلادنا محتاجة يعني رجالات ديال الدولة، اليوم يقوم بالواجب ديالهم، وعلى أنهم يتكفلوا ويتكفلوا بواحد المجموعة دالحقوق اللي هي كيمليها عليهم الدستور وكينبها عليهم الغيرة الوطنية، لأن جلالة الملك نصره الله ما فتى حفظه الله على هاذ الأمر على أنه أنشأ مؤسسة اجتماعية، وأنعم عليها بأن تحمل إسمه الكريم، وهذا بحق مثال رائع في الأبوة والعطف والعناية.

السيد رئيس الحكومة،

حنا خصنا تكون عندنا نفس المنهجية ونفس العمل ونفس التقدير ونفس السلوك باش يمكن نهجو واحد العمل اللي هو عندو واحد الإطار ديال التكامل دالأخلاق والسلوك، باش يمكن بلادنا ما نبقاوش نعملو واحد الإطار ديال المزايدة، وعلى أنه



السيد رئيس الحكومة،

يتعلق بمواطنين لهم نفس الحقوق كباقي المواطنين كما تنص على ذلك المواثيق الدولية ودستور البلاد، ويتمثل هاد المقاربة في احترام كرامة الأشخاص واستقلالهم الذاتي وعدم التمييز وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية، وضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة وضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها وتقوم بواجباتها، عوض نقلها إلى الجمعيات.

إذا كانت القوانين مهمة فستكون كذلك إذا طبقت بالفعل، فقانون 1983 للمكفوفين ما زال بدون نصوص تنظيمية إلى الآن، وقانون الولوجيات موجود ولكن لا يطبق بما فيها داخل البرلمان، والقانون الإطار علته يبقى حبر على ورق إذا لم تخرج نصوص تشريعية والنصوص التنظيمية المتعددة، وفي نظرنا يجب بالأساس التركيز على مجال التربية والتكوين والتعليم لهذه الفئة وضمان حقها في ذلك، بالإضافة إلى حقها في الصحة والرعاية الصحية الخاصة والتغطية الصحية الشاملة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد سعد الله العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر جميع الأخوات والإخوان، السيدات والسادة النواب، على ملاحظاتهم وتعقيباتهم التي أنصت إليها باهتمام كبير، غير أنا غادي نؤكد لكم واحد القضية، اسمحو لي، راه ساهل نلقبو اسمو، دابا أنا الأمية اليوم، الأمية، الأمية اليوم إيلا درنا لها لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، شكون اللي مسؤول عليها؟ حنا ياالله 3 شهور، حتى 5 سنين ما كافياش نقولو المسؤولية، راه المسؤولية

أدعو جميع المواطنين ولو من باب التخيل يعيشوا ويحاولوا يتخيلوا كيفاش كتعيش الأسر ديال هاذ الناس هاذو، راه معاناة السيد رئيس الحكومة جد، جد، جد صعبة، كيما جا في الخطاب ديالكم، وكنتمونه خاص غير التفعيل ديالو وهي المقاربة ديال الحد من أسباب هذا الإعاقة، والتصدي لأسبابها من بينها الزواج ديال الأقارب من بينها ما كتطلب والو كتدار في دول قريبة، تحليلة من بعد الولادة كتدار كنعرفو هاداك السيد واش ديك الغدة الدرقية كتستعمل، إيلا كانت عندو ما كتفرزش يمكن لو يتعالج داك الطفل وكنتنجيبو الإعاقة، هاذ التحليلة خصها تبقى تدار بمجرد الإنسان ما يتولد، كذلك بالنسبة لصندوق التماسك الاجتماعي، مشاريع اقصت المناطق النائية، ما يمكنش حرمتوهم من مشاريع فلاحية ومشاريع ديال تربية المواشي واحد في الجبل اشمن مشروع غادي يدير، حصرتوه في الخدمات؟ واش غادي يدير CENTRE DE PHOTO COPIE في الجبل أ السيد الرئيس، حشومة، خاص إعادة النظر في المقاربة، وكنتمناو التفعيل ديالها لأن كاين قوانين، كاين قوانين مؤطرة، ولكن التفعيل ديالها كنتمناو يتفعل، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد النائب الشناوي.

النائب السيد مصطفى الشناوي:

تحية واحترام وبعد للجميع، أظن أنه مع ترديد نفس الكلام من طرف الحكومة سنستمر في نفس الوضع، وتستمر معاناة الأشخاص في وضعية إعاقة إذا لم تغيّر الدولة والحكومة مقاربتها في التعامل مع هاذ الفئة من الساكنة، فعوض المقاربة الرعائية المعمول بها منذ زمن إلى الآن، يجب اعتماد مقاربة حقوقية UNE APPROCHE DRIOT، لأن الأمر



الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو كيدل على الحقوق، الصحة، التمدرس، المشاركة السياسية، الترفيه، الولوجيات كحق، ما كاينش هاذ المقاربة الإحسانية التي لا يمكن أن نلغيها في واحد الجانب، ولكن الأساس ديال المقاربة هي مقارنة حقوقية، والدليل عليه أننا غادين نحو فرد إلزامية الولوجيات، إلزامية الولوجيات في المستقبل، غادين ليها تدريجيا، البنائيات القديمة بحال دابا البرلمان بناية قديمة، ما كاينش الولوجيات في بعض المسالك هاذي، واش غادي نهدموها كلها، خاصنا نديروا آليات تقنية اللي نسهلو بها الولوج ديال الأطفال، ولكن الولوجيات يعني بالطريقة الفنية اللي خاصها تكون هذا غادي يتفرض بالنسبة للبنائيات الجديدة، ولا عندنا 5 ديال القرارات مشتركة بين الوزارات، راه السيدة الوزيرة جابتهم ليا باش نوقعوهم إلى وقعناهم في الأسابيع المقبلة غادي تاوولي أي بناية جديدة، أي بناية جديدة ملزمة باش تكون فيها وولوجيات وفق مواصفات تقنية معينة، هذا في المستقبل، بالنسبة للبنائيات القديمة غنتشوفوا كيفاش خاصها التطوير، ولكن على كل حال الدولة هي كدولة ملتزمة أي بناية رسمية جديدة تكون فيها الولوجيات محترمة وموجودة، إذن خاصنا..

بالنسبة للإدماج المهني اللي هضرنا عليه عندنا ثلاثة ديال الأمور بالنسبة للتشغيل، طبعة الحال واخا نديروا 7 % يمكن منوصلوش ليها لأسباب معينة، لأسباب تقنية، ولكن حنا فين مشينا، مشينا قلنا ثلاثة ديال الإجراءات غنرجع ليها..

الإجراء الأول، هو إمكانية تنظيم مباريات خاصة بالأشخاص المعاقين، قلت بأن هذا هو اللي غادي نحرضو عليه في المستقبل نديروه قريبا، دابا عندنا شوية ديال الإشكاليات، خاصنا نشوفوا هاذ المباريات كي غادي نديرو ليها لأن خاص يتجمعوا فيها واحد العدد من الأشخاص، من المناصب المتباري عليها، اللجنة التقنية كاينة، طلبتها السيدة الوزيرة قدامي كنطلب منها تجمع اللجنة التقنية تدرس لي المباراة القريبة اللي غادي نديرو فيها المباراة

متراكمة، غير اسمع لي، خمس سنين ما كافياش، علاش؟ لأن واحد...

السيد الرئيس:

الاستماع.

السيد سعد الله العثماني، رئيس الحكومة:

غادي نشرح لك، غير باش نقول بأن راه المسؤولية راه وطنية عالية، هذا ورش يحتاج إلى تفكير، مثلا الولوجيات، ايبلا جينا راه غادي نجيو انت رئيس جماعة غنجي عند للجماعة ما نلقاش الولوجيات، كتغوت علي هنا وانت ما دايرش الولوجيات، كتنلقى التوظيفات وغير اسمع، كتنلقى التوظيفات في عدد من الجماعات أو في الجهات، الجهات باقي بدأت يالله جديدة حتى هي، ولكن في الجماعات ما كتراعيش 7%، ماشي ما كتراعيشهاش كتنلقى صعوبات، أنا عبرت، ماشي الناس ما باغينش، ماشي ما كاينش إرادة، ولكن فاش جاو يطبقوا 7% كانت صعوبات، حنا دللنا الصعوبات، بعض المرات كيكون غير 5 دالناس اللي كاينين مثلا، هذا خصو 5 دالمهندسين، 5 ماشي 15 لأن 7 % يعني خاص يكون 15 عاد كنديروا واحد، كيكون 5 ما كيغطينيش باش يكون لأن ما عندوش هاديك 7 % ما غادي تكونش، أش كيدير ما كيكونش، قلنا إذن ما ننتظروش حتى يكون عندنا 15 واحد في المباراة فقط 5، 5، إيبلا عندنا 5، الآن في آخر إجراء كنفضو عليهم يقبلوا شخص معاق من الناجحين ولو لم يكن من 5 الأوائل، هذا هو المعنى الفلسفة، هذا تطوير، كنديروا واحد الإجراء كنديروه كدولة كحكومة جميعا، ولكن عمليا كتنلقوا صعوبات كتنتابها ليها كتنصحوا الصعوبات هذا هو المقصود من هاذ الشئ كامل، هادي النقطة الأولى. النقطة الثانية الإخوان اللي قالوا مقارنة إحسانية، مقارنة حقوقية هذا، القانون الإطار هو اسميتوا القانون الإطار للنهوض بحقوق



المحور الثالث دائما في المجال المهني أو التشغيل، هو التشغيل الذاتي اللي قلنا حنا كندعموه وكنحاولو التأهيل والمواكبة لإنشاء المقاولات الذاتية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة اللي بغاو يديرو هاذ العملية. وقلنا بأن هاد العملية انطلقت منذ فترة، وأنها الآن تمولت 400 مقال ذاتي، يمكن كلهم ما ينجحوش لأن كنعرفو المقاول الذاتي أيا كان، أحيانا كتنكون صعوبات، ولكن نساعدوهم أكثر مما كنعادو الأشخاص الآخرين باش يمكن يديرو المقاولات دياهم. هاذي أيضا راه حتى هي راه واحد الورش مهم وغادي ندفعو فهاد الورش.

بالنسبة للتدريس راه حضرت عليه، حنا غادي نيسرو وغادي نطورو الآليات والأدوات الخاصة بالتدريس في المستقبل. الآن فعلا كاي شوية ديال الصعوبات ولكن غادي نطوروها. بالنسبة للبطاقة، الإخوان اللي قالوا البطاقة أنا جيت كنعترف كنعقول بأن ما سبق... الحكومات السابقة وعدد من الإخوان اللي انتقدوراه كانوا مشاركين هما في الحكومات السابقة بالمناسبة، الحكومات السابقة كنعينو عشرين سنة، لأن هاذ الشئ تراكم، نتيجة تعقد هذا الموضوع، صعوبة هذا الموضوع، حنا كنعطوره باستفادة من التجارب الدولية تدريجيا. البطاقة كنعادو الدراسة دياها الآن، فاش تشكلات هاد الحكومة الجديدة، غادي نحاولو ما أمكن نخرجو هاذ البطاقة في أي أفق؟ أنا لا أستطيع أن أعد بشيء في هاذ المجال، باش نقولها لكم بصراحة. ولكن أريد أن أوجه في الأخير تحية خاصة إلى جمعيات المجتمع المدني اللي كتشتغل في مجال الإعاقة، اللي هي الحمد لله كثيرة ونشيطة وفاعلة ومتطوعة، وهي شريك أساسي للسلطات العمومية في هذا المجال لأنهم كيقوموا بواحد الجهد كبير، وأيضا أريد نديرو واحد التحية خاصة أيضا إلى الجمعيات، ماشي المشتغلة في مجال الإعاقة، ولكن جمعيات الأسر، الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة لأن هما اللي كيعانيو أكثر، حنا في البداية قلنا بأن المعاناة ديال الأسر كبيرة،

مشتركة، الحكومة قابلة، جميع القطاعات قابلين خاصنا غير نلقاو المدخل، لأن هاذ المباراة المشتركة خاص تكون مباراة فيها هيئات مشتركة بين عدد من الوزارات، هاذي كتطرح شوية ديال الإعداد، خاصها إعداد.

النقطة الثانية اللي حضرت عليها، وهي التنصيب على إمكانية إعادة إجراء المباراة الخاصة بالمنصب المخصصة لذوي الإعاقة التي تبقى شاغرة وإلزامية توفير التدابير التيسيرية من المترشحين ذوي الإعاقة للتمكين من إجراء هاد المباريات، هاذ المسألة ديال الأولى شنو هي، من قبل فاش يا الله بدات 7 %، إيلا ما جاوش ما كانوش عدد المعاقين اللي دوزوا واللي جابوا المعدل مثلا واحا ما يكونش من الأوائل ما لقينا 7 %، هاديك المناصب مباشرة كدوز للأشخاص الآخرين غير ذوي الإعاقة، هذا كان في البداية، ومن بعد تبينا بأن هاذ القضية خصنا نراجعوها، الآن إلزامية تعاد المباراة للأشخاص ذوي الإعاقة، خاص حتى نستكملو هاديك 7 % على الأقل مرة واحدة، إذن هذا إجراء، إجراء نتمناو على الله يمكننا باش نفعلوا...

بالنسبة للإدماج المهني في القطاع الخاص، كان تم لقاء وطني، تنظم واحد اللقاء وطني بين القطاعات الحكومية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وكانت شاركات فيه المنظمات النقابية أيضا والجمعيات المختصة وخبراء مكتب العمل الدولي، لمناقشة البدائل والتدابير الكفيلة بتوفير هذا الحق في الشغل للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص. وترتب عن هذا اللقاء عدد من التوصيات وواحد التوافق مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والقطاع الخاص باش ندفعو في هاذ الاتجاه، تكون واحد الحصيصة معين يتعطى للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا سنعمل على تفعيله في المستقبل القريب مع القطاع الخاص. وكنشكر الإخوان ديال القطاع الخاص لأن هما قابلين يمسيو في هاذ الاتجاه وقابلين حتى هما ينخارطوا في هاذ الورش اللي هو ورش مهم.



السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نسائلكم اليوم السيد رئيس الحكومة، حول مدى توفر الحكومة على استراتيجية واضحة المعالم بخصوص السياسة العقارية؟ وعن الآليات المعتمدة من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية؟ تلك السياسة نريدها السيد الرئيس أن تكون واضحة المعالم، وأن تكون مرتكزة على برامج فعالة، تتسم بالحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتتمين الرصيد العقاري الوطني، مما يستوجب ضرورة اعتماد سياسة مندمجة ومتكاملة بين كافة المتدخلين محليا وجهويا ووطنيا، لما يضمن الاستجابة لانتظارات المواطنين وتطلعات الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

مرة أخرى أشكر الأخوات والإخوان النواب المحترمين والفرق التي طرحت موضوع السياسة العقارية للدولة، وما هي خطة الحكومة في المستقبل القريب في هاذ المجال؟ يمكن نقولوا بأنه الإشكالات ديال العقار في المغرب هي إشكالات معروفة، هي إشكالات ناتجة على أن البنية العقارية في المغرب مركبة، معقدة، وناتجة عن تداخل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتشكو بالخصوص مما يلي: باختصار تشكو أولا من ترسانة قانونية في حاجة إلى التحيين في حاجة التحديث

حنا عارفينها وعندنا إحساس كبير بها.. وما تنساوس بأن أنا كطبيب نفساني راه العمر ديالي دوزتو كنعالج أنواع كثيرة من أنواع الإعاقة، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

شكرا، نمر الآن إلى المحور الثاني بإعطاء الكلمة للسيدة النائبة فتيحة سداس باسم فرق ومجموعة الأغلبية. المحور الثاني يتعلق بالسياسة العقارية ودورها في التنمية الاقتصادية، السيدة النائبة.

السيدة النائبة فتيحة سداس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، حول مقارنة حكومتكم لتأهيل قطاع العقار ببلادنا، وكيفية معالجة الاختلالات التي تعترضه، خصوصا وأنه يشكل ركيزة أساسية في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، في نفس الموضوع، الكلمة الآن للسيد النائب ياسين دغو باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد ياسين دغو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



غادي ناخذو التوصيات ديال هاديك المناظرة هي اللي غادي نعتمدها على العموم باش منها نخرجوا الملامح المقبلة ديال الإصلاح، معالم هاذ الإصلاح فيه:

أولا: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة وواضحة في هاذ المجال؛

ثانيا: مراجعة تحيين الترسانة القانونية المعقدة والمتشعبة المؤطر للعقار بشقيه العمومي والخاص؛

ثالثا: اعتماد الآليات الملائمة لعقلنة تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين بتدبير قطاع العقار؛

رابعا: الرفع من وتيرة التحفيز العقاري؛

وأخيرا الاستثمار التكنولوجي الرقمية في هذا المجال، وفيه عدد من المجالات الأخرى ديال الإصلاح.

الإجراءات المتخذة بعد المناظرة أولا أحداث اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، هادي تحدث في 2016 ماي 2016 وهي آلية ضرورية ومهمة لأن هي اللي غادي تمكن من الإلتقائية ديال السياسات وجمع مختلف القطاعات الحكومية وأيضا حتى المؤسسات العمومية المرتبطة بهذا الموضوع حول طاولة واحدة لتنتج عنهم سياسة عمومية واحدة وأيضا قرارات تتحقق فيها الإلتقائية، إذن هادي اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية وهاذ اللجنة غادي نعقدو إن شاء الله اللقاء ديالها، الاجتماع ديالها الأول في الأسابيع المقبلة، الأسابيع القليلة المقبلة، واش شهر واش شهر ونصف المهم غادي نشوفوا، وغالبا في شتنبر.

ثانيا: الإجراء الثاني الإجراء الأول بعد المناظرة، الإجراء الثاني إعداد أو الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للعقار، هاذ الورش ديال إعداد الاستراتيجية الوطنية للعقار، هذا تم فيه واحد دخل للبرنامج ديال اللي غتمولوا برنامج هيئة تحدي الألفية عن طريق وكالة تحدي الألفية المغربي وهي مؤسسة عمومية مغربية

وفي حاجة إلى الملاءمة، تشكو ثانيا من ازدواجية النظام العقاري المغربي، فهناك عقارات محفظة وهناك عقارات غير محفظة، وبالمناصفة العقارات المحفظة قليلة جدا بالمقارنة مع العقارات الغير محفظة، فغالبية النسيج العقاري في المغرب غير محفظ، ويواجه جملة من الصعوبات والإكراهات، أولها هشاشة وضعيته القانونية والمادية، عدم استقرار الوضعية القانونية لهذه العقارات، عدم إشهار الحقوق العينية الواردة على هذه العقارات، تعقد مسطرة الخروج من الشيع، وغيره من الإشكالات التي تعترض هذه العقارات؛

هناك إشكال ثالث هو إشكالية على مستوى نظام التحفيز العقاري، والإشكاليات المرتبطة بالطابع الاختياري للتحفيز للملاك، مرتبطة بارتفاع أحيانا كلفة التحفيز، المرتبط أحيانا بتعقد المساطر أو ببطء مسطرة البت في التحفيز عند وجود التعرضات إلى آخره؛

هناك رابعا الإشكال الرابع تعدد وتنوع الهياكل العقارية، هذا من الإشكاليات التي تواجهها جميعا ويواجهها الكثير من الناس اللي كيوافكو هاذ الشي ديال العقار، هناك ملك الدولة العام وهناك ملك الدولة الخاص، هناك الملك الغابوي، هناك الأملاك الخاصة للجماعات الترابية، هناك أراضي الجموع، أراضي الجيش، هناك أراضي الأوقاف، فالهياكل العقارية يعني متنوعة ومتعددة وأحيانا في علاقاتها فيما بينها معقدة؛

وهناك أخيرا تعدد الفاعلين المؤسساتيين في تدبير العقار، مما يطرح إشكالية كبيرة اللي كتسمى إشكالية الإلتقائية، وإشكالية التحصيل، فين وصلنا دابا السؤال كيقول أشنو هو اللي غادي نديرو في الحكومة حنا أش غادي نديرو دابا؟ هناك أولا لا بد أن نشير إلى أنه المناظرة الوطنية الأولى للسياسة العقارية للدولة يعني على الرغم من هاذ المشاكل كلها، يا الله درنا الأولى سنة 2015، فهمتيني، واقترحت هاذ المناظرة معالم الإصلاح، بطبيعة الحال حنا



إذن غادي نبادو في واحد التجربة نموذجية، بعد أن تنجح، نضبطو المساطر ونضبطو الإجراءات، تسلسل الإجراءات لتمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق، غادي ننقلو إلى جهات أخرى لتعميم هذه التجربة.

وسيجري تنفيذ تعميم هاذ المشروع ليصل إلى 300.000 هكتار كذلك بتعاون وتمويل من نفس المؤسسة اللي هي تحدي الألفية.

ولإنجاح هذه التجربة عملت الحكومة على إعفاء هذه العملية من الضرائب والرسوم، بحيث سيكون تملك العقارات للمستفيدين بصفة مجانية.

هناك محور ثالث ومهم جدا، السيد الرئيس، وهو وعينا بالحاجة إلى تحصين الملكية العقارية وتعزيز الأمن العقاري، تحصين الملكية العقارية، حنا عارفين، وهذا كان موضوع رسالة ملكية إلى وزير العدل السابق بطبيعة الحال، هاذ الرسالة الملكية جاءت من شكايات ومعاناة عدد من المغاربة وخصوصا المغاربة المقيمين بالخارج، من وجود حالات اعتداء مادي على عقاراتهم من قبل خواص ومن قبل لوبيات، وأحيانا شبكات تكتشف وحنا الآن بصدد العمل على وضع الإجراءات الكفيلة بترميم العقارات من هاذ الشبكات وهاذ اللوبيات اللي كيحاولو ما أمكن يستولو على عقارات الغير بتجاوز المساطر، بالتحايل، بغيره من الأساليب وهو ما كان كما قلت موضوع رسالة ملكية. وحنا غادين نتجهو في هاذ الاتجاه غادي نتمو به بطبيعة الحال، وتدار فيه مجموعة الإجراءات اللي يمكن نرجعو ليها إذا أردتم، هاديك الإجراءات بعضها تم تنفيذه فعلا وبعضه غادي يجي. لكن أيضا هناك واحد الإشكال فيما يخص تحصين الملكية العقارية هو فيما يخص نزع الملكية، والإجراءات التي تستتبع نزع الملكية، والتعويضات ديال هاد نزع الملكية، تنفيذ الأحكام القضائية. حنا واعيين أيضا بتعدد هذه الإشكالية، بأن كثير من الناس اللي كتطبق عليهم هاد

أحدثت لتنفيذ برنامج التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بغلاف إجمالي قدره 450 مليون دولار، وسيتم هذا جزء من هاذ البرنامج فقط، لأن فيه أجزاء أخرى، و سيتم إعداد هذه الاستراتيجية وفق منهجية دقيقة ومقاربة تشاركية في هذا الاتجاه، سيتم تنظيم مناظرات جهوية على مدى 6 أشهر في إطار التشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين على مستوى كل جهة سواء كانوا عموميين أو خواص أو مجتمع مدني أو غيرهم، وسيتم تتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار نفس برنامج الشراكة للتأكد من حسن تفعيل مضامينها وفق خطة عمل محكمة تتأسس على أحسن ممارسات في مجال تتبع تنفيذ السياسات العمومية دوليا.

المحور الثالث هو الشروع في تملك الأراضي السلالية لذوي الحقوق، ونحن نعرف أن الأراضي السلالية من بين أعقد الإشكالات الموجودة في مجال العقار منذ الاستقلال إلى اليوم، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية سيتم تسريع وتيرة استكمال مسطرة التملك 36 ألف هكتار من الأراضي السلالية الواقعة في المدار المسقي بجهة الغرب لفائدة ذوي الحقوق وتحفيظها لفائدتهم، كما سيتم تملك 46 ألف هكتار إضافية من نفس الأراضي لفائدة ذوي الحقوق وفق مسطرة جديدة ومبسطة بشراكة مع برنامج تحدي الألفية.

وتهدف هذه العملية إلى ترميم هذا العقار وإدراجه في الدورة الاقتصادية والرفع من مردوديته. دابا هاد البرنامج غادي يمشي على الأرض، غيتلاقى مع الناس ديال ذوي الحقوق في الأراضي السلالية، غادي نشوفو كيفاش نحلو الإشكالات العملية التي بكل صراحة، عجزنا عن إشكالها لمدة عقود من الزمن، وفق منظور جديد استفادة من التجربة الدولية، وهاذ التجربة سيتم تعميمها بعد ذلك في المدارات السقوية بباقي المناطق فيما بعد، بحيث ينتظر أن تشمل نحو 300 ألف هكتار.



الضرورة باش الإنسان يحفظ الأرض ديالو، ولكن في المستقبل غادي يولي الإنسان يمكن يتبع الوضعية ديال العقار ديالو إيلا عليه تعرض، إيلا عليه شي حاجة، وأيضا ستبدأ واحد الخدمة سميتها خدمة الإشهار العقاري الرقمي، بمعنى غتولي هاذ الخدمة أي واحد كاين أي تغيير في العقار ديالو غادي يوصلو الإشهار على هذاك العقار عن طريق الوسائل المتعددة عن طريق الرسائل الهاتفية les sms عن طريق الإيميل، عن طريق الوسائل على حسب غتوصلو أي تغير أو أي تعرض أو أي شيء غادي يوصلو باش ما ييقاش الإنسان وخصوصا المغاربة المقيمين بالخارج كيتشكاو من أنهم كيدوزو سنوات في الخارج ثم كيرجعو كيقلاو إشكالات في العقارات دياهم، سنتيح لهم الفرصة للتعرف على وضعية عقاراتهم عن بعد وبسهولة من خلال هاذ الموقع الخدماتي اللي هي "محافظة" التي بدأ الآن في الحد الأدنى من الخدمات وغادي تطور هاذ الخدمات تدريجيا، وأظن بأن هاذ الخدمات الرقمية إيلا توسعات، إيلا تعمقات إيلا عطت الإمكانية عن طريق الأنترنت، الواحد يتبع الملف ديالو ويعرف الوضعية ديالو في الوقت وفي الحين، هاذ غادي يمكن الناس باش يتبعو الوضعية ديال العقار دياهم، وبالتالي تحصين هذه العقارات من السرقات، من المختالين، من الذين يحاولون أن يأكلوا أموال الناس بالباطل، وهذا كل إن شاء الله هاذ التطوير غادي يمكن من أن نتجاوزه، هاذي إذن أهم النقط والمحاور المرتبطة بالسياسة العقارية، وما سنوي تطبيقه في المستقبل القريب إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس الحكومة، نمر الآن إلى باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيدة مجدة بنعربية باسم فريق العدالة والتنمية.

الأحكام متضررين، وكثير من الأحكام القضائية صدرت وما نفذاتش. فلذلك حنا بصدد تشكيل لجنة بين وزارية خاصة لتنفيذ الأحكام القضائية. هاذ اللجنة بين وزارية غادي تتبع هاد الملف من أوله إلى آخره بتنسيق مع مختلف الوزارات. لأن ماشي وزارة واحدة اللي معنية، التجهيز معنية، التعليم معنية، الصحة معنية، كل شي معني، ووزارات أخرى. هاذ لجنة بين وزارية اللي غادي نعلنو عليها قريبا، لأننا بصدد وضع المنشور الخاص بها والتداول حوله، غيتبع مجموعة من الإجراءات بما فيها تعديلات قانونية اللي غادي تمكن باش، أولا تجاوز البطاء ديال المسطرة ديال نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، نسطو الإجراءات دياها، نمكنو المستفيدين من عدد من الحقوق، وأيضا نسهلو تنفيذ الأحكام القضائية في هذا المجال. إذن هذا مرتبط بتعزيز الأمن العقاري اللي هو شيء مهم جدا.

هناك عدد من الإجراءات الأخرى اللي قامت بها الوزارة المعنية ومرتبطة بتطوير تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية والتغطية بوثائق التعمير، هاذي حضرنا عليها شحال من مرة وقلنا بأنها جزء من البرنامج الحكومي، هاذ وثائق التعمير غادي نعملو على المزيد يعني نظورو المصادقة عليها نسرعه لأن كاين بعض الوثائق ديال التعمير كتبقى مدة طويلة ما تصادقش عليها حتى يتحول الأرض يعني أرض الواقع تتجاوز وثائق التعمير، مما كيعقد بعض الأمور، فلذلك غادي نسرعوها، ثانيا: سنعمل على نشرها نشر وثائق التعمير لتكون متاحة للجميع.

وأخيرا وضع خطة لتعميم نظام التحفيظ العقاري ولتصفيه مطالب التحفيظ العقاري وأيضا تحديث وعصرنة آليات تطبيق نظام التحفيظ العقاري، وبهاذ المناسبة تم البدء بالعمل بتمكين ملاك الرسوم العقارية من الاطلاع على وضعية رسومهم العقارية عن بعد، من خلال خدمة خاصة على الأنترنت اسمها محافظتي، هاذ محافظتي إيلا دخلتو الآن فيها مختلف المساطر



والاقتصادية، من الناحية الاقتصادية كتبقى هاذ الأراضي خارج الدورة الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية كذلك هاذ البنات الغير المحفظة هي ما كتعززش لنا الأمن العقاري، كذلك انعكاساتها الاجتماعية الكبيرة، ثم تعدد وتنوع الهياكل العقارية وهاذ الشي ذكروا السيد رئيس الحكومة وتعدد الفاعلين المؤسساتيين الشي اللي كيدير لنا المشكل ديال الإلتقائية، ومن هاد المنبر كذلك نثمن المبادرة اللي قامت بها حكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران بإحداث مرسوم إحداث اللجنة الوزارية الدائمة للسياسات العمومية الذي صدر في 6.6.2016 وهنا كيبين الجدية اللي تعاملات بها الحكومة مع هذا الملف. ثم الإكراهات المرتبطة بحماية الملكية العقارية وهو نسجل بطء تصفية الأوضاع العقارية الموروثة والقديمة ثم بطأ مسطرة نزع الملكية وتعدد إجراءاتها مما يؤدي إلى عدم تمكين الملاكين المنزوعة ملكيتهم من تعويض سريع وفعال، هذا من ناحية. ومن ناحية ارتباط العقار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكلنا متفق بأن العقار هو رافعة أساسية للتنمية، هو الحاضن للمشاريع والأنشطة الاقتصادية، لكن واقع الحال يؤكد غير ذلك، العقار هو اليوم معرقل للاستثمار نظرا للإشكالات القانونية ونظرا للبنية العقارية، المستثمر كيبغي عقار صافي خالي من الشوائب، الشيء اللي ما كيلقاهش، وبالتالي هنا الحكومة مطالبة بتوفير العقار اللازم للاستثمار.

من أبرز الإشكاليات كذلك هو العدالة العقارية اللي هي مطلوبة اليوم في وثائق التعمير، العقار اليوم الوثائق ديال التعمير تغني وتفقر، النظام الجبائي غير ملائم، كذلك نريد أن نشير إلى مشكل كبير هو مشكل المضاربة الذي يؤدي إلى تجميد العقارات إلى تجميد الأراضي، ثم كذلك لا تتوفر على قضاء متخصص.

في المجال الاجتماعي هو مجال السكن، نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية والحكومات السابقة في مجال السكن

النائبة السيدة مجدة بنعربية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

في البداية نشكر السيد رئيس الحكومة على جوابه، كما نثمن كل الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومة في سياسة الدولة في مجال العقار، كما نثمن المبادرة التي قامت بها الحكومة السابقة حكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران من خلال تنظيم المناظرة الأولى للسياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هاذ المناظرة اللي اعتمدت المقاربة التشاركية في التشخيص، اليوم عندنا تشخيص واقعي شاركوا فيه مختلف الفاعلين في مجال العقار، خرجنا بتوصيات مهمة، عندنا رسالة ملكية حظيت بها هاذ المناظرة فيها مضامين أساسية فيها توجيهات جوهرية لحل مجموعة كبيرة من الإشكالات اللي كييعرفها العقار.

السيد رئيس الحكومة،

قدمنا مجموعة ديال الإشكالات اللي هي مرتبطة بالترسانة القانونية اللي فيها القدم ديال مجموعة ديال النصوص القانونية كذلك كتميز هاذ القوانين بالصلابة دياها وعدم المرونة الشي اللي كيخلي الأمور ديال المستثمر في العقار صعبة، كذلك على مستوى ازدواجية النظام، عندنا نظام ديال التحفيز أراضي محفظة وأراضي غير محفظة هاديك الأراضي الغير المحفظة واللي كتمثل 85 % الانعكاسات دياها الاجتماعية



العمومية هي تخطيط وتنزيل وتقييم. ومن هنا ضرورة القيام بدراسة الآثار أي تخطيط أو تنزيل وبعدها التقييم الذي بواسطته نقيس مدى نجاعة السياسة العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

في إطار ممارستنا دور المعارضة البناءة والناصحة لا بد من تذكيركم لم تتطرقوا له في تصريحكم مداخلتكم بمضامين الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الموضوع والتي دعت إلى اقتراح التوجهات الكبرى لسياسة عقارية تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وكذا بتوصيات هاته المناظرة.

السيد رئيس الحكومة،

وقفتم عند مجموع من الاختلالات التي يعرفها قطاع العقار، وهنا أريد أن أذكركم السيد رئيس الحكومة المحترم بمجموعة من الاختلالات، ومواقف الحكومة في تعاملها مع معالجتها، أولا الحكومة لم تعمل على تعميم التحفيز العقاري وإجباريته ومجانيته، الحكومة تجاهلت بعد خمس سنوات تفعيل المقتضيات الجديدة التي نظمها القانون 14.07 المرتبطة...

السيد الرئيس:

السيد النائب يتكلم إيلا كان مشكل تقني.

النائب السيد عادل البيطار:

الوقت السيد الرئيس الله يخليك، إيلا كنقطة نظام الوقت.

السيد الرئيس:

السيد النائب... السيد النائب إيلا كان الجانب التقني سنعالجه ... la régie تقني ... راه الوقت ديال السيد النائب المتدخل ... سيتم احتسابه، طيب السيد النائب لكم الكلمة استمروا

الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة، ونريد التأكيد على برنامج السكن المتوسط لأن الطبقة المتوسطة هي في أمس الحاجة لهاد البرنامج، ثم كذلك نريد مساءلتكم السيد رئيس الحكومة على الاستثمارات التي أو العقار الذي تتوفر عليه مجموعة العمران والذي يقدر بحوالي 5000 هكتار، نريد معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية اليوم عند المواطن المغربي.

في مجال الاستثمار في القطاع الصناعي، خلاص كاين نقص العرض الموجود في مجال العقار، تنامي ظاهرة المضاربة، ثم تعقد المساطر.

السيد الرئيس الحكومة، عندنا اليوم مناظرة خرجات بتوصيات، عندنا رسالة ملكية، عندنا اللجنة، اليوم نريد معرفة الآجال الزمنية فوقاش هاذ الناس ذوي الحقوق فوقاش غيتملكو الأراضي دياهم؟ 36 ألف هكتار هي معدل مهم عطينا السيد رئيس الحكومة آجال زمنية لتحقيق مبدأ الإنصاف والعدالة المجالية ل 8 ديال الملايين ديال الساكنة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد النائب عادل بيطار.

النائب السيد عادل البيطار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون،

إن تشخيص واقع قطاع العقار ببلادنا يجعلنا نجزم بغياب سياسة عقارية شاملة ومندمجة متكاملة وناجعة، لأن للسياسة



أنجع لها وتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق مع مجانية هذا التمليك.

-رابعاً: هناك تأخر الحكومة في تأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الملكية العقارية وضمان الأمن العقاري وفي معالجة معضلة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة من خلال إقرار تعويض سريع وعادل، دون أن ننسى هضم حقوق المواطنين الذين تخصص عقاراتهم للمساحات الخضراء أو لإنجاز مرافق عمومية أو بالتقييد في عداد مآثر تاريخية دون أدنى تعويض.

-خامساً: غياب رؤية استراتيجية وطنية للتعمر والتخطيط العمراني والتأخر في إنجاز وثائق التعمر، مما يفتح الباب على مصرعيه لتفشي الفساد و للتجاوزات المرتبطة بنظام الاستثناءات في التعمر وظاهرة التمرد العشوائي للمدن.

-سادساً: إعادة النظر في المنظومة الجبائية المرتبطة بالعقار التي تطرح مشاكل عدة ومنها مرجع الأثمان الذي أصبح الموجه لسوق العقار بسبب عدم تحيينه بصفة منتظمة ومتسلسلة، وكذلك تسببه في الركود الاقتصادي الذي يعرفه واقع العقار في بلادنا.

كذلك لوحظ بأن الحكومة قامت بزيادات في الضرائب المرتبطة بمهذ العقار، ومن أهم تجليات سوء تدبير الحكومة لقطاع العقار في مجالات التنمية الاقتصادية انعدام الحكامة والنجاعة في تعبئة العقار العمومي للاستثمار، فباستقراءنا للتقرير المتعلق بالعقار العمومي التي تمت تعبئته للاستثمار المقدم بمناسبة دراسة قانون المالية سنة 2017 يلاحظ أن الدولة عبأت بين 2002 و2015 وعاء عقاريا يبلغ 171 ألف و660 هكتار، منها 68660 لإنجاز مشاريع وبنيات تحتية و103 آلاف لإنجاز مخطط المغرب الأخضر.

السيد الوزير من فضلك ... تفضلوا السيد...المشكل انتهى لكم الكلمة لكم السيد النائب، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس،

لأنه على ما يبدو هاذ المسألة اللي أثار الزميل كانت حتى ملي كانت المداخلة دالسيد الوزير، وهنا أتساءل واش الموضوع الذين ليس ذي أهمية أولا المداخلات ديال المتدخلين سواء السيد رئيس الحكومة أو لا نائب الأمة، أتمم الكلام ديالي لأقول بأن الحكومة لم تعمل على تعميم التحفيظ العقاري وإجباريته ومجانيته، حيث أنها تجاهلت بعد مرور خمس سنوات على قانون جديد إجبارية التحفيظ العقاري وعملت كذلك الأدهى من هذا أنها عملت على الزيادة في رسوم التحفيظ العقاري بنسبة 50 %، رغم حث الرسالة الملكية على مضاعفة الجهود من أجل الرفع من وتيرة التحفيظ في أفق تعميمه على كافة التراب الوطني خاصة أن العقارات المحفظة لا تتجاوز 15 % من الوعاء العقاري الوطني.

-ثانياً: التأخر الغير مبرر للحكومة في إخراج المراسيم التطبيقية للقوانين والآليات التنظيمية اللازمة لتنزيلها، وهنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر القانون المتعلق بالعقارات في طور الإنجاز الذي ما زلنا ننتظر القوانين التنظيمية حتى تتمكن من تنزيله أحسن تنزيل.

-ثالثاً: غياب الحكامة في تدبير أملاك الدولة أو التي توجد تحت وصايتها بالشكل الأمثل وحماتها من ظاهرة الترامي عليها واحتلالها بدون سند، وهنا نتأسف لتأخر الحكومة في تفعيل مضامين الرسالة الملكية ذات الصلة خاصة بإعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي للأراضي الجماعية وتبسيط المساطر لتدبير



السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخوتي، إخوان النواب المحترمين،

بداية لا بد بأن أنوه بالعرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة في موضوع الاستراتيجية المتعلقة بتعبئة العقار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وأظن أنه من محاسن الصدق التطرق لهذا الموضوع في هذا الظرف بالذات الذي يجري فيه الحديث عن مسببات تأخر العديد من المشاريع التنموية بعدد من مناطق المملكة، فلا تنمية بدون توفر العقار، حيث يفضلنا نحقق للمواطن العيش الكريم، بعد أن ننجز لفائده ما ينشده من سكن لائق، ومرافق اجتماعية واقتصادية وبنية تحتية ووحدات صناعية وتجارية توفر فرصا للشغل وتعزيزا لمداخل الأسر المغربية.

عرضكم السيد رئيس الحكومة كان غنيا وكان طموحا فيما يتعلق بتعبئة العقار لفائدة كل هذا الذي ذكرته، كما أنني باسم فريق التجمع الدستوري أغتنم الفرصة لنوه بمجهوداتكم وعزمكم الأكيد على تحقيق ما ورد في البرنامج الحكومي، وأنوه بالمجهودات التي بذلتها الحكومة الحالية والحكومات السابقة للنهوض بمجموعة من القطاعات المرتبطة بالعقار الذي يعد حجر الأساس والقاعدة لتحقيق الكرامة للمواطنين.

وهنا سأطرق في كلمتي للمشاريع التي تتعلق بتحقيق المنفعة العامة والمنفعة لفائدة المواطنين عموما لعل أولها السكن. لقد بذلت الحكومات مجهودات حميدة لتوفير وتعبئة العقار من أجل إنجاز عدد من المشاريع السكنية التي كان لها الوقع الجيد على شريحة عريضة من المغاربة، كانت هناك عروض متباينة، كان عرض السكن الاقتصادي، كان العرض السكني المتوسط، كانت العرض السكني ما عرفت كيفاش تسمى ديال 14 المليون، أكيد أن الحكومة نجحت في العرض ديال السكن الاقتصادي ديال 25

نسائل الحكومة حول تقييم سياسة تعبئة العقار العمومي، ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة سلفا والتي تمثلت في تحقيق استثمارات تبلغ 305 مليار درهم وخلق أزيد من 304 آلاف منصب شغل، لأنه يبدو أنها لم تكن ناجعة ولم تؤثر في نسبة النمو المحققة خاصة في سنة 2017 التي لم تتجاوز 1.2 % وفي نسبة البطالة التي فاقت 10 %.

بل إن سياسة تعبئة العقار العمومي التي نحتاجها الحكومة كرسست للفوارق الطبقية، وعمقت من مشكل العدالة المجالية، وفتحت الباب على مصراعيه في واقع الفساد والمضاربة في جميع القطاعات سواء تعلق الأمر بالسكن الذي أبصم على عدم نجاح البرنامج الوطنية التي رفعتها الحكومة والحكومة السابقة وكذلك في قطاع الصناعة الذي يلاحظ عليه ندرة الوعاء العقاري في المدن الأكثر جاذبية اقتصاديا وكذا تفاقم ظاهرة المضاربة. وهنا لا بد من ضبط مساطر الاستفادة بشكل يضمن الشفافية والعدالة من خلال سن قواعد تمكن من استرجاعه بسهولة وابتكار آليات قانونية جديدة كعقود كراء مع خيار البيع دون إنجاز المشروع.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب شكرا، الكلمة الآن للسيد بوسلهام الديش باسم فريق التجمع الدستوري

النائب السيد بوسلهام الديش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



النايبة السيدة عبلة بوزكري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

في الحقيقة المنظومة العقارية عندها دور في تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطن ومحاربة الفقر والإقصاء في علاقته بالقطاعات الحيوية. وحقيقة أيضا أن الحكومة الحالية هي استمرار للحكومة السالفة فيما يتعلق ببرامجها هذا ما جاء في تصريحكم الحكومي، ولكن السيد رئيس الحكومة الاستراتيجية التي تم تقديمها اليوم ستظل حبيسة الأوراق إذا ما تم معالجة هذا الموضوع في صلبه وفي جوهره، كيف ذلك السيد الرئيس الحكومة؟ أولا هناك إشكاليات مطروحة تحمين الملكية العقارية وتعزيز الأمن العقاري التي تتجلى على الخصوص وهذا أنا أتحدث عنه من موقع الممارسة المهنية، استمرار حالة الاعتداء المادي للإدارة على الملك الخاص الذي يمس بحقوق الملكية، هناك أيضا تعدد المنازعات هناك ببطء في مسطرة نزع الملكية التي لا بد أن المنفعة العامة وتعقيد إجراءاتها والحيف في التعويض، هناك صعوبة تطبيق الاقتناء بالتراضي لأموال الخواص وتعقد المساطر وهزالة الأثمنة المقترحة على الأملاك من طرف اللجان الإدارية للتقويم، هناك ببطء أو عدم تنفيذ مقتضيات تصاميم التهئية، إحداث منشآت داخل أجل 10 سنوات من المصادقة كما ينص عليه قانون التعمير مما يؤدي إلى حرمان الملاك من استعمال عقاراتهم لمدة طويلة دون تحقيق المنفعة العامة التي على أساسها تمت برجة تلك التجهيزات من منشآت عمومية ومؤسسات تعليمية، سوء تدبير المنازعات العقارية وغياب فضاء متخصص للبت في المنازعات العقارية، ضعف تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع العقار كل هذه الإشكاليات.

مليون، ومنتساءل علاش ما نجحش العرض ديال 14 المليون، علاش ما نجحش العرض ديال السكن المتوسط، وهنا على الحكومة أن تفكر في بدائل أخرى.

السيد رئيس الحكومة،

أغتتم هذه الفرصة لأؤكد على أن هاذ السكن هو اقتصادي بفضل واحد العدد ديال الإجراءات المرتبطة بالعقار حقق لنا أن الحكومة استطعت أنها تقدم واحد الدعم اللي هو شبه مباشر للسكان من خلال إعفائها من الضريبة ديال TVA.

السيد رئيس الحكومة،

أكيد أن ما ورد في كلمتكم هو طموح، لكنه سيحتاج لسنوات متعددة للإحاطة به كاملا، غير أن الوضعية تستلزم اتخاذ بعض التدابير من الآن وفي أقرب الآجال، من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، ولعل أولها إعادة النظر في المساطر التسوية العقارية، وكذلك مسطرة نزع الملكية وتعويض ذوي الحقوق، كذلك يجب إعادة النظر في تصاميم التهئية لأن تصاميم التهئية ما زلنا في المغرب نجزها بطريقة كلاسيكية تتطلب من الإدارات المعنية سنوات من الإعداد قبل أن تحظى بالمصادقة، وعندما يحين المصادقة يكون أشياء كثيرة تغيرت على أرض الواقع، كذلك لا بد أن نطالب بمراجعة قانون التعمير وما يتعلق بالتراخيص بالبناء لأنه لحدود الساعة رغم إحداث الشباك الوحيد ما زال المنعشون يعانون، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للسيد النائب محمد كريمي السيدة النائبة تبدل الاسم السيد الرئيس تفضلي السيدة عبلة.



السيد رئيس الحكومة،

إذا لم يتم معالجتها من صلبها ومن جوهرها فإن المشكل سيظل مطروحاً، وهنا أذكركم إذا سمحتم بمقترح القانون الذي تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية منذ سنة 2012 والرامي إلى إحداث الوكالة الوطنية لتدبير أراضي الدولة، لكن هذه المبادرة التشريعية ظلت لم تخرج إلى حيز الوجود بسبب التعامل السلبي للحكومة مع هذا المقترح، الأمر الذي يؤكد غياب إرادة سياسية لإصلاح قطاع العقار ببلادنا وتجاوز الاختلالات التي يعرفها في ظل أنظمة عقارية متعددة، وهنا نذكر الملك العام والملك الخاص وأرضي الجيش وأرضي الأحياس و الأراضي التابعة للأملاك المخزنية، بالإضافة إلى إشكالية التحفيظ العقاري الذي لم يتم لحد الآن تعميمه نتيجة تكاليفه الباهظة ومسايطره المعقدة، وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة النائبة عبلة بوزكري، الكلمة الآن باسم الفريق الحركي للسيد النائب لحسن السكوري.

النائب السيد لحسن السكوري:

شكراً السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا يختلف اثنان في كون قطاع العقار قاطرة هيكلية للاستثمار والتشغيل وكذا لإنجاز التجهيزات العمومية، ويكتسي بذلك أهمية محورية في مواكبة دينامية التنمية الشاملة والمستدامة التي ينشدها بلادنا.

ويعرف هذا القطاع إشكالات عديدة مرتبطة بالترسانة القانونية المنظمة للعقار وبنيته الهيكلية وتعدد المتدخلين وتنوع الهياكل العقارية التي تتشكل من أملاك الدولة العامة والملك الخاص للدولة والملك الغابوي وأملاك الجماعات الترابية والأراضي السلالية والأملاك الوقفية إلى آخره، مع ما ينطوي عليه هاذ التعدد من إكراهات تؤثر على تأمين الوضعية القانونية لهذه الأنظمة العقارية المتعددة وتعبئتها وإدماجها في التنمية.

فالعقار رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره البنية الصلبة التي تنبني عليها مختلف السياسات العمومية في مجال توفير البنيات التحتية والمرافق والتجهيزات العمومية والتخطيط والتهيئة العمرانية وتوفير السكن اللائق، وكذلك تشجيع الاستثمار المنتج، فلا يمكن توفير شروط نجاح أي سياسة عمومية ما لم يتم ضبط المجال العقاري وتأمينه وتنظيم حسن استعماله وتعبئته، ومراعاة هذه الاعتبارات جاءت فكرة تنظيم مناظرة وطنية مخصصة لهذا القطاع ديسمبر 2015 تمخضت عنه توصيات واقتراحات هامة، وقد لامس التشخيص الجماعي والتشاركي لهذه المناظرة الجوانب المتعلقة بالترسانة القانونية والإكراهات التي تثيرها والأمن العقاري ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وحكامه العقار وموقعه في مجال التعمير والتخطيط العمراني وعلاقة العقار بالسكن وكذلك دوره في التنمية الفلاحية والقروية وفي دعم الاستثمار، كما تطرق للجوانب المرتبطة بالمالية وتدبير العقار في جوانبه الجبائية والتمويلية للتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كانت هناك مبادرات وإجراءات لا يمكن نركانها، فإن واقع قطاع العقار اليوم بأدواره المتجددة في التنمية لا زال يعاني من معيقات وإشكالات مختلفة، تحد كثيراً من رفع الإيقاع وتنزيل إصلاحات مهيكلية وتعرقل مسيرتنا التنموية، وذلك بالرغم من وجود مداخل وميكانيزمات يمكن اعتمادها لتصحيح وتقويم شيئاً



تنزيل جهوية متقدمة إلى إنشاء وكالات جهوية لتدبير العقار وتهيئة الأراضي وضمان تنافسية هذه الجهات وانفتاحها على التعاون والدخول في التعاقد مع كل المهتمين والمتدخلين في التنمية المحلية.

السيد رئيس الحكومة،

مشكلة العقار تسائلنا جميعا، ولا بد من إقرار إصلاح جذري للإشكالات المطروحة والمعروفة لدى الجميع، على الحكومة تنزيل توصيات الصخيرات وإبداع وإيجاد مقاربة كفيلة بجعل العقار عنصرا محفزا وليس حاجزا لدعم التنمية والاستثمار وخلق فرص الشغل وتحسين مداخيل الدولة والجماعات الترابية، ما جاء في كلمتكم السيد رئيس الحكومة يبعث على الارتياح ونتمنى التنزيل السريع لمضامين الاستراتيجية اللي نتما عازمين على تنزيلها والإجراءات على أرض الواقع، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيدة النائبة مينة الطالبي.

النائبة السيدة مينة الطالبي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا نشكر رئاسة البرلمان وكذلك الحكومة على برجة هذا الموضوع في هذه الجلسة الشهرية لأهميته القصوى لدى المواطنين ولدى كذلك جميع الفاعلين.

السيد رئيس الحكومة، لا نختلف معكم كفريق اشتراكي فيما يتعلق بالتشخيص وإن كان التشخيص لم يكون متكاملًا ولم

ما هذا الوضع، فالولوج إلى العقار معقد سواء تعلق الأمر بالسكن أو بالاستثمار في مشاريع تجارية واقتصادية أو إنجاز تجهيزات عمومية.

لذلك ونظرا لعدم اتساع الوقت للتطرق إلى كل الجوانب المرتبطة بالعقار، فنحن في الحركة الشعبية نتساءل مثلا، لماذا لا تستفيد الدولة والجماعات الترابية إسوة بالملاكين من القيمة المضافة للعقارات التي يتم تميمها وخلق قيمة مضافة من خلال تهيئة مجال عقاري أو تميمه عبر تدخلات عمومية متنوعة؟ لماذا مثلا لا يتم تفعيل مقتضيات الفصل 59 من القانون رقم 7-8-1982 والمرسوم ل 1983 المتعلقين بنزع الملكية والاحتلال المؤقت في هذا الشأن، لا يستقيم أن يكون المالك وحده من يستفيد من قيمة مضافة في بعض الأحيان خيالية في الوقت الذي تعرف فيه جل الجماعات معاناة في الإمكانيات والمداخيل ولا تتمكن من التجاوب مع متطلبات السكان ولا تقوى على توفير أراضي لإقامة تجهيزات تستهدف الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، نعلم أيضا أن العقار عنصر هام في التنافسية فكيف السبيل لضمان وتوفير عقار بثمن ملائم ومحفز للمستثمر ثم ماذا عن تفعيل التوصيات والاقتراحات التي نتجت عن المناظرة الوطنية للصخيرات وعن مخرجات الورشات بين الجهوية التي تم تنظيمها سنة 2014 فيما يتعلق بأراضي الجموع؟ هل من مبادرات من طرف اللجنة الوزارية التي أشترتم إليها السيد الرئيس الحكومة؟ وأنا سعيد بأنه غادي يكون هناك لقاء مستقبلا لتفعيل أعمال هذه اللجنة اللي عندها صلاحيات مهمة خاصة فيما يتعلق بالترسانة بإصلاح الترسانة القانونية.

إن الرهان اليوم، مرتبط بتمويل التنمية بصفة عامة ويمكن لقطاع العقار أن يلعب دورا هاما في هاذ المجال عبر تبسيط المساطر وضبط أئمة البيع ومحاربة كل أشكال المضاربات العقارية واستفادة الجماعات الترابية، ألم يحن الوقت مثلا ونحن نسعى إلى



ظهير المغربية والتعريب، هاد الاراضي التي استرجعت في إطار ظهير 1973 وسلمت للدولة لاستغلالها كأراضي يعني أصبحت نسبيا في ملك الدولة، ولن تمارس في جزء كبير منها مسطرة التحفيظ العقاري، السيد الرئيس بعد استرجاعها لم تحترم كذلك فيها مجموعة من المساطر، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية السيد النائب الحبيب حسيني.

النائب السيد الحبيب حسيني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية نتقدم بالشكر الجزيل لفرق ومجموعة الأغلبية التي تقدمت بهذا الموضوع، والذي يجب أن يحظى بالأولوية والمعالجة الاستعجالية لمواجهة الخصائص الكبيرة والمتزايد في أراضي موجهة للمشاريع السكنية.

وهي مناسبة ننوه فيها بالسياسة الحكومية والتي أعطت المسألة العقارية أهمية كبيرة من خلالها، من خلال تنظيمها للمناظرة الوطنية للسياسة العقارية، والتي تعتبر بحق محطة أساسية للوقوف عند الإشكالات التي يطرحها العقار، ندعو إلى تفعيل مخرجتها.

يكون شاملا، كذلك نحييكم على بعض الإجراءات التي تسعى تزعمون اتخاذها في القريب العاجل.

السيد رئيس الحكومة، نعتبر معكم كذلك بأن موضوع العقار هو بالفعل موضوع شائك تتداخل فيه يعني مجموعة من الأمور التي تعيق استغلال هذا العقار سواء من طرف الحكومة فيما يتعلق بتنزيل مجموعة من الاستثمارات وكذلك المسار الذي صارت فيه بلادنا الآن نحو واحد التقدم ونحو تحديث بنياتها التحتية.

كذلك أن هذا الموضوع يمس بحقوق المواطنين السيد رئيس الحكومة، الآن طرحتم بواحد الشكل انتقائي معالجة بعض الأراضي السلالية، ونحييكم كذلك من هذا المنبر السيد الرئيس ومن هاذ المنبر نوجه تحية تقدير وإجلال للمرأة السلالية التي لولا نضالها في هذا الموضوع لما كان هذا الموضوع معروض للمعالجة الآن، ولكن هناك أراضي أخرى السيد رئيس الحكومة لم يشر لها بالبنان وهي أراضي الجيش، هذه الأراضي التي هي ملك خاص بشواهد المحافظة العقارية لأصحابها، ولكن نجد أن الدولة السيد الرئيس هي من تخرق القانون في هذا المجال، وأنها تطبق قانون 26 أبريل 1919 المتعلق بوصاية وزارة الداخلية على أراضي الجموع كذلك على أراضي الجيش، رغم أنها تستثنى في هذا القانون، ونحن نعلم جميعا السيد رئيس الحكومة، كم من عائلات اعتقلت في إطار انتزاع هذه الأراضي ديال الجيش خارج إطار القانون في خرق تام للحق الدستوري في حق الملكية، هذا كذلك ملف يجب معالجته ضمن المعالجة والمقاربة الشمولية لاستراتيجية الحكومة، كان ذلك الأمر بالنسبة لأراضي الجموع لم يشر إليها السيد الرئيس في استراتيجيتكم، نضيف إلى ذلك السيد رئيس الحكومة أن المغرب منذ قبل الاستعمار وما بعد الحماية السيد الرئيس أن هناك أراضي التي كانت قد اغتصبت من المواطنين خصوصا من طرف الحماية من طرف المواطنين المغاربة والتي تم إرجاعها في إطار



تدارت في أول استراتيجية وطنية للسياسة العقارية من بعد أول مناظرة وطنية للسياسة العقارية، وهذا شيء مهم أظن بأن هذا شيء جديد، وتشكلات لجنة بين وزارية لأول مرة، وغيتعقد أول لقاء لها بعد أسابيع، غالباً في شهر شتنبر المقبل، فأظن أن هذا أيضاً شيء جديد، صحيح هذه غير أدوات ولكن هي أدوات ضرورية كما قلت أولاً باش يكون عندنا باش نلتزمو بهذا الإطار القانوني اللي جاء في القانون الإطار، ثانياً: في مختلف القوانين اللي جات، ثانياً: باش تكون عندنا استراتيجية وهذا المجال لا يمكن حل إشكاليته بدون استراتيجية، الإجراءات القريبة المدى دائماً غير كتكون ترقية؛

ثانياً: لجنة بين وزارية باش تكون الالتقائية وشرحنا بأن هاذ الالتقائية شيء ضروري ماشي في هاذ السياسة في جميع السياسات العمومية وعدم وجود الالتقائية يضيع المال والجهد والوقت إلى آخره، وفي الآخر ما كنوصلوش للنتائج، وراه شرحت هاذ القضية واحد دالمرّة أنتما كالمين عارفها بحال إيلا كنجبو وكندوزو طريق الكودرون، التجهيز كيدوز الكودرون وعاد كيجي مول الضو كيقولك خا صني نحفر نعاود ندوز الضوء عاد كيجي مول أسمو كيعاود يحفر، الالتقائية يعني هذه الأشغال تسير في انسجام، هذا هو على مستوى السياسة العقارية، وهاذ الشيء إيلا ما كانش ما يمكنش تنجح أي سياسة عقارية، هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية أريد أن أقول بأن احنا عاطيين أهمية كبيرة لموضوع الاستيلاء على عقارات الغير، واحنا اليوم وخصوصاً احنا في الصيف والمغاربة المقيمين بالخارج كيدخلو بغينا نظمئهم إيلا أن هذه خديناها بجدية كاملة، ولذلك تعقدت عدد من الإجراءات عدد من الاجتماعات للجنة اللي شكلتها وزارة العدل بعد الرسالة الملكية منذ حوالي سنتين أكثر من سنتين قليلاً، لأقل من سنتين، 30 دجنبر 2016 كانت هاذ الرسالة، هاذ

العقار بشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لبلادنا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولهذا فإننا نعتبر أن السياسة العقارية المبنية على أسس عصرية وعقلانية تستحضر الحاجيات المتزايدة وحجم الإشكالات والاختلالات التي تعرفها المنظومة العقارية، هي المدخل الأساسي الذي سيمكن الدولة من وضع رؤية تنموية شاملة على قواعد سلمية تمكن مختلف المتدخلين من تأسيس معاملاتهم على قواعد الأمن والاستقرار العقاريين.

من هذا المنطق ندعو أن تكون السياسة العقارية في خدمة التنمية والمشاريع السكنية الموجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية، وذلك من خلال تهيئة المنظومة القانونية المؤطرة للعقار وإقامتها على أسس عصرية وحديثة، تحسين أدوات السياسة العقارية بإرساء نزع الملكية من أجل المنفعة العامة على أسس عادلة، توسيع اللجوء للاقتناء بالتراضي وإحداث حق الأسبقية لفائدة الدولة والجماعات الترابية، تعميم التحفيظ العقاري لتصفية الوضعية القانونية والهندسية للعقار، إحداث وكالة وطنية في شكل مؤسسة عمومية تتكلف بتدبير أراضي الجموع وأراضي الجيش والأراضي الوقفية والملك الغابوي والملك الخاص والعام للدولة، تحسين حكامه تدبير قطاع العقار وتبني رؤية استشرافية مستقبلية، تكوين احتياط عقاري للدولة، شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد النائب، الكلمة للسيد الرئيس الحكومة للجواب على تعقيبات السيدات والسادة النواب.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً جزيلاً للسيدات والسادة النواب الذين تدخلو وكثير من الملاحظات سجلتها وهي مفيدة ومهمة جداً، واحنا قلنا بأن



وتسجيلها وترقيمها في السجل الخاص المعد لهذه الغاية، هاذ الإجراءات كلها مبدئيا بدا العمل بها وهكذا عدد من الإجراءات الأخرى، إذن اللجنة المحدثة لهذه الغاية والتي اشتغلت لتنزيل هذه الإجراءات باقى مشتغلة في إجراءات أخرى، وأريد أن أطمئن إلى أن قضية التحفيظ ارتفعت الوتيرة دياله في المرحلة الأخيرة تعطات له واحد الدفعة تضاعف عدد جهود التحفيظ، عدد الملفات المحفوظة، تضاعف سنويا في هاد السنة الأخيرة، وهاد السنة 2017 غيتضاعف أكثر وغادي يزيد مع إدخال الرقمنة في الخدمات الرقمنة في الخدمات وأضن هذا شيء مهم جدا.

بالنسبة لبعض السادة النواب شاروا للمرسوم التطبيقي الخاص بالقانون 107.12 الخاص ببيع العقارات في طور الإنجاز، هذا شار له أحد النواب المحترمين صحيح أن هذا المرسوم باقى ما خرجش صحيح أنه باقى ما خرجش، ولكن هذا القانون استلزم التشاور وفق مسلسلات مشاورات طويلة مع عدد من المتدخلين مع الأبنك، مع المنعشين العقاريين، ومع الموثقين، اليوم هذا المرسوم جاهز وستتم المصادقة عليه قريبا في المجلس الحكومي إن شاء الله في الأسابيع المقبلة غيدوز في المجلس الحكومي.

بعض السيدات والسادة البرلمانين، تساءلوا على العقار المتوفر لدى العمران والذي هو على الصحيح هو 3800 هكتار تقريبا هو ثلاثة الأنواع هاد العقار لدى العمران 3 الأنواع، النوع الأول هو واحد العقار مخصص للمدن الجديدة بحال الخيطة حدى الدار البيضاء، تامسنا، تمنصورت وغيره من المدن الجديدة، هناك جزء من هذا العقار حوالي ألف هكتار تقريبا غير قابل للاستغلال حاليا لأنه بعيد عن المجالات أو الفضاءات القابلة للتعمير وغير مغطاة أيضا بوثائق التعمير، ولذلك الآن غير ممكن استغلاله ولكن يمكن يجي الوقت ديال الاستغلال دياله عندما تتوفر الشروط، الباقي ديال العقار هذا في طور الاستغلال إما

الرسالة الملكية بعدها تعقدت، دّارت اللجنة، لجنة هاذ اللجنة عقدت عديد من الإجراءات من الاجتماعات ودّرات عدد من الإجراءات، أول إجراء هو تعديل المادة 4 من مدونة الحقوق العينية اللي هو الآن باقى في البرلمان ومنتظر يتصادق عليه في الأيام المقبلة أو في القريب إن شاء الله،

ثانيا: مقترح تعديل مقتضيات الفصل 352 مجموعة القانون الجنائي فيما يخص توحيد العقود المقررة لمحري العقود، منح الصلاحية للنياحة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة لاتخاذ تدبير عقل العقار موضوع التصرف إلى حين البت في القضية عندما تعرض على القضاء، إجراء تعديل تشريعي يتعلق بالسجل التجاري حتى يشمل إلى جانب الشركات التجارية الشركات المدنية التي لا تمارس أعمالا تجارية، إضافة صلاحيات الجهة المسيرة للشركة ضمن البيانات الأساسية التي يتضمنها النموذج 7 من أجل تحديد المسؤوليات وضبط الصلاحيات، هذا على المستوى التشريعي؛

على المستوى التنظيمي من هنا جاء هذاك محافظتي الموقع وجاء بالخصوص الإشهار الرقمي من طرف المحافظة الوطنية من خلال إشعار المالكين بالتقييدات التي تنجز على رسومهم العقارية عبر رسائل نصية وعبر البريد الإلكتروني، وهذا إجراء تم العمل به، بدا العمل به الآن وهذا إجراء مهم جدا لأنه كيخلي الملاك على الأقل مالكي العقارات كيتابعو الوضعية ديال العقار ديالهم والتقييدات الواردة عليهم لدى المحافظة، اتخاذ الترتيبات اللازمة للتأكد مسحت الوثائق والعقود المبرجة بالخارج، وهذا أيضا بدات الإجراءات فيه؛ إحداث مركز إلكتروني للأرشيف يخص العقود المبرمة من طرف الموثقين غادي centraliser وأيضا إلكترونية مؤرشفة إلكترونيا حتى يتمكن الجميع من الرجوع إليها بسهولة؛ اتخاذ التدابير الضرورية بشأن احتفاظ كتابات الضبط بالمحاكم بنظائر من العقود المحررة من طرف المحامين



صدرت ضوابط البناء العام التي صدرت على شكل مراسيم وهذا الجهد اللي تم دارتو بلادنا في المراحل الأخيرة وخاصة في 4 أو 5 سنوات الأخيرة، هذا أدى إلى تحسين ترتيب المغرب بمؤشر منح رخص البناء، هناك واحد المؤشر دولي دخل في مؤشر دوين بيزنس doing business ممارسة الأعمال هو مؤشر منح رخص البناء يعد أحد المؤشرات في قياس مناخ الأعمال من طرف البنك الدولي، والمغرب انتقل من مرتبة 83 سنة 2011 المرتبة 18 سنة 2017 وهذا قفزة مهمة وهو الذي أدى إلى أن تحسن المؤشر ديال المغرب في مؤشر doing business ديال البنك الدولي عموما، هذا من بين العوامل ديال التحسن ديالو من 118 على 128 إلى 78 وهذا تحسن مهم جدا وهو المؤشر الذي قلنا بأننا سنواصل العمل ديال التحسين ديال على مختلف المستويات باش في المرحلة المقبلة من هنا 4 سنين انتقلوا هاذ التحسين ديال هاذ المؤشر انتقلوا إلى الخمسين الأوائل عبر العالم إن شاء الله وحنا هاذ الشئ جادين فيه إن شاء الله، وهناك عدد من الإجراءات اللي غادي نقدرها عليها في القريب العاجل.

الأخت النائبة تساءلت على تمليك الأراضي السلالية وأيضا الأخت النائبة المحترمة على تمليك الأراضي السلالية، هاد تمليك الأراضي السلالية حنا جادين فيه وبدا العمل فيه، ولكن غادي يستغرق 5 سنوات لأن تحدي الألفية هذا برنامج على خمس سنوات، بدا سنة 2016 وهاذ التمليك اللي قلنا غادي يبدأ مع 47 ألف هكتار، هو فيه واحد أولا الإجراءات ديال وضع المساطر والتعرف والتفاوض والتحاوور مع الأشخاص المعنيين فيه واحد المجموعة دالمساطر، لأن المهم نخرجوا منها بواحد طريقة التعامل، كيفاش غادي نديرو باش نملكو هاذ الأراضي لذوي الحقوق، نتافقو نتوافقو على واحد المسطرة، هاذ المسطرة هي اللي خاصنا ندققوها ونديروهاها؛ والمنهجية ديال الوصول إلى النهاية، غير بمجرد ما نجحو في 47 ألف هكتار إن شاء الله سننتقل

بشكل مباشر من قبل العمران أو في إطار شراكة مع القطاع الخاص وخصوصا في عدد من الأقطاب الحضرية.

الإخوان تساءلوا أيضا على تعثر برنامج ديال 140 ألف سكن اللي هو شقق هاذ البرنامج ديال 140 ألف سكن كان معد أساسا لمحاربة مدن الصفيح وللسكن الآيل للسقوط، مع الأسف الشديد، الناس اللي بغاو اللي خصهم معدين، اللي منتظر يستافدوا منهم ما قبلوش باش يكونوا في الشقق وفضلوا باش تكون لهم بقع، فلذلك لم يتم استفادتهم من هذه الشقق فالآن ستوجه هذه الشقق إلى الفئات المستضعفة جدا اللي المدخول ديالها لا يتجاوز الحد الأدنى من الأجور، في إطار مفتوح بمعنى غادي تعرض ليهم في إطار مفتوح وغادي تباع عليهم وعلى أساس مستوى دخلهم هاذ المستوى ديال الدخل اللي هضرنا عليه.

بالنسبة للشروع في خدمات في أجرة التدبير اللامادي لطلبات الترخيص من خلال تطوير أنظمة المعلومات جغرافية متقاسمة بين مختلف المتدخلين، هذه التجربة مهمة جدا أقبل عليها المغرب ودرات واحد التجربة نموذجية pilote في الدار البيضاء، هذه التجربة المعتمدة في الدار البيضاء في جهة الدار البيضاء سطات ناجحة إلى حد الساعة نجحات وستعمم، الآن هناك مشروع للتعميم على الأقل إلى المدن الكبرى ثم من بعد ستعمم إلى مختلف الجهات إلى الحواضر بالخصوص غادي تمشي تدريجيا وهي تعني أنه الأمور ديال طلبات الترخيص والحصول على الترخيص كيتم عن طريق الإلكتروني وعن طريق الإنترنت وهذا شيء مهم جدا لأنه يخفف عن المنعشين العقاريين، يخفف عن الموثقين، يخفف على الناس اللي كيطالبوا الترخيص ويمكن أن أقول أنه تبدلات عدد من الجهود في تبسيط المساطر المتعلقة بالترخيص والولوج إلى المعلومة التعميرية والتدبير اللامادي عموما باش يدار فيه جهد كبير ودارت فيه ضوابط وخصوصا الضوابط اللي



السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أزمة عطش حقيقية يعيشها ملايين المغاربة، بأزيد من 37 منطقة في المغرب، مظاهرات يومية، احتجاجات يومية، وقفات احتجاجية يومية، أشنو كيطالبو هاذ المواطنين؟ كيطالبو بالماء الصالح للشرب، كيطالبو بالكف عن الانقطاعات الفجائية للماء، كيطالبو بالتخفيض من تسعرة الماء، اليوم قبل البارح مظهرة ووقفة احتجاجية في خنيفرة، وقفات احتجاجية في ورزازات، في زاكورة، في ميدلت، في الراشدية، في الشاون إلى آخره.

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن استراتيجيتكم؟ كفريق الأصالة المعاصرة نسائلكم عن استراتيجيتكم من أجل والحلول من أجل إيجاد حلول واقعية لمواجهة انقطاعات وندرة المياه في المغرب؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر الفريق المحترم السيد النائب على إثارة هاذ الموضوع، موضوع مهم وجميع المواطنين والمواطنات مهتمين به، قضية الماء كما لا يخفى هي قضية شائكة، والجميع يعرف بأن لعوامل متعددة وفي مقدمتها التغير ديال المناخ، ولكن أيضا لعوامل أخرى كانت الموارد المائية تشح واحنا من بين البلدان اللي خاصنا ندبرو هاذ ندرة الماء في المستقبل، فلذلك كانت هناك سياسة وطنية للماء وعيا بهاذ الموضوع تميزت في الغالب بالديناميكية والاستباقية، والهدف منها هو ضمان الأمن المائي لبلادنا، وكانت

لتعميم هذه التجربة في مدارات سقوية أخرى، وقلنا بأن غادي تبدا في جهة الغرب لفائدة ذوي الحقوق والتحفيز دياها وغادي انتقلوا إلى مدارات سقوية أخرى في باقي المناطق اللي ومنتظر أن تشمل حتى 300 ألف هكتار في على مدى 5 سنوات كما رعيننا ذلك، هادي هي المدة الزمنية، 5 سنوات إن شاء الله هي العمر ديال هاد الحكومة على ما أظن، غادي تبدا شوية قبل لأن هي بدات في 2016 هذا تحدي الألفية، ولكن عمليا عمليا هاذ العملية ديال المنهجية ديالو والتحفيز يا الله غادي تبدا نتمناو على الله تنجح لأن إيلا نجاحات غادي تكون سابقة وغيتمكننا باش هاذ المنهجية نستفادوها ونوضعو مساطر اللي غتتفلعنا في حل إشكالات عقارية أخرى والاستفادة من التجارب الدولية بطبيعة الحال، و لذلك حنا نبشر الأخوات والإخوان اللي عندهم اللي داخلين في هاد أراضي الجموع واللي كانوا كيعانيو لأن كل شي عاني، الناس ديال ذوي الحقوق في أراضي الجموع كانوا كيعانيو وعندهم أراضي دياهم ما عرفوش كيفاش يستفدوا منها بطريقة قانونية قانونية، هاذ المشكل دابا إن شاء الله غادين في الحل ديالو في المراحل المقبلة بإذن الله، شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب الذين تدخلوا والذين أفادوا وأنا نأكد ليكم بأن عدد من الملاحظات سجلناها لنستفيد منها في المراحل المقبلة، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى السؤال المتعلق باستراتيجية الحكومة لمواجهة مشكل ندرة المياه، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد النائب إسماعيل الماوي.

النائب السيد إسماعيل الماوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



الله على المجلس الأعلى للماء والمناخ اللي الرئاسة ديالو كتكون لجلالة الملك، لكن قبل ذلك غادي يكون التشاور حوله في اللجنة الوزارية، واحد اللجنة بين وزارية إعدادية خاصة بالماء والمناخ تتسمى اللجنة الوزارية للماء والمناخ، هاذ اللجنة الوزارية إن شاء الله أتعهد بعقدها في شهر شتنبر، شتنبر السيدة الوزيرة، في شهر شتنبر باش ناقشوا عدد من الإجراءات المرتبطة بتحيين المخطط الوطني للماء، ولكن هاد التحيين غادي ياخذ شوية تالوقت، أشنو هي الإجراءات في المخطط اللي غادي تركز عليها واللي هي من الآن كاين التركيز عليها، شنو هي المحاور ديال الاستدراك، أولا- مواصلة سياسة السدود، هادي ما عندنا عليها لأن ضروري، تعبئة المياه السطحية، مواصلة سياسة السدود حنا قلنا في التصريح الحكومي ثلاثة السدود كبيرة سنويا و 10 سدود صغيرة سنويا في أفق 5 سنوات حسب شحال، إذن 15 سد كبير، 3 في 5 هي 15، وأغلب هذه السدود جزء منها الدراسة ديالوا تمت بعضها، تعبئة المياه السطحية ولكن أيضا هناك عدد من الإجراءات غادي تجي في المخطط وخاصها تبدأ في تعبئة المياه السطحية لأن عدد من المياه جزء كبير من المياه كتمشي للبحر كنفقدواها خاصنا نعبئوها باش نستافدوا منها غادي نقصوا من هاذ الاختلال اللي كاين هذا أولا؛

ثانيا- إعادة التوجيه المكثف في الفلاحة نحو السقي المركز علاش لأن كاين واحد الفقد كبير des pertes énormes كتوقع إما في الطريقة السقي، إما في الأنابيب إلى آخره، فلذلك خاصنا نمشيو نحو تخفيض المياه اللي كنخسروها اللي كنضيعها في السقي في المراحل المقبلة.

ثالثا- تحسين شبكة الربط والتوزيع إلى آخره هذا شيء، لكن عندنا 2 الاستراتيجيات مهمة السيدات والسادة النواب راه عارفينهم، هو أولا تحويلات مياه البحر وتخليص المياه ذات الملوحة

واحنا كنعرفو ما زلنا نتذكر أهمية استراتيجية السدود اللي كان بداها جلالة الملك الحسن الثاني، واللي كانت واحد الاستراتيجية استباقية كما قلنا، وكان الهدف منها تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتنمية السقي أيضا.

هاذ المعالجة ديال القضية الماء فيها 2 مراحل، مراجعة استراتيجية والمواجهات الاستعجالية عندما تكون فترات الجفاف ولا تكون إشكالات ديال تدبير ديال الماء خصوصا في الصيف اللي احنا كنعيشوه وهذا كيقوع كل سنة، فلا بد أن أشير إلى أن عادة الماء كتتحكم فيه مجموعة الأمور، كتتحكم فيه الطلب وكتتحكم فيه العرض، ونحن نعرف أن العرض الموجود سنويا، سنة على سنة العرض يقل عن الطلب، سنة بعد سنة كيكون عندنا العجز بين العرض والطلب، ولذلك احتجنا إلى استراتيجية حقيقة لتجاوز هاذ الإشكال، في هاذ الإطار جات عدد من الدراسات اللي بينات بأن حصة الفرد المغربي من الماء تنهار فترة بعد فترة، في 1980 كان كمية الماء المتوفرة كنتساوي 2500 متر مكعب في العام للفرد، في سنة 2000 نقصات من 2500 ل 1010 متر مكعب للفرد، أقل من النصف، من 1980 حتى ل 2000، عشرين سنة، من 2000 ل 2013 آخر الإحصاء الدراسة في 2013 نقصات ل 720 متر مكعب سنويا للفرد، معنى ذلك هذا إشكال الماء هذا إشكال، ماشي إشكال بسيط، هو إشكال استراتيجي حيوي.

طيب على من نشتغل اليوم، اليوم نشتغل على تحيين المخطط الوطني للماء، كان واحد المخطط الوطني للماء تدار، اليوم هناك اشتغال في تحيين المخطط الوطني للماء، علاش لأن ولا عندنا قانون خاص، خاصنا هاد المخطط الوطني اللي كان قبل القانون خاصنا نكيفوه مع القانون الجديد، الخاص بالماء وهاذ المخطط الوطني غادي يمشي 2030، اللي غادي يعمل باش يجل هاذ الإشكالات ديال الماء، وغادي يتم العرض ديالو إن شاء



النائب السيد اسماعيل لماوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الملاحظ أن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء قد يهملها الأمر بشكل كبير، مشات للمستشارين، المهم ما حضراتش معنا للمناقشة، السيد رئيس الحكومة، بالنسبة احنا حتى احنا عندنا حق في هاذ الأسئلة والمواطنين...

السيد الرئيس:

السيد النائب، السادة الوزراء اللي غادروا القاعة، كما تعلمون هناك جلسة أسبوعية دستورية بمجلس المستشارين، طيب لكم الكلمة السيد النائب، هاذ التزامن يجب إيجاد حلا منطقيا مستقبلا إن شاء الله، شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد اسماعيل لماوي:

شكرا السيد الرئيس،

الملاحظ من تعقيبكم السيد رئيس الحكومة، وأنتم تتكلمون عن استراتيجية حكومتكم حول تدبير ندرة المياه والمنبتقة من البرنامج الحكومي الذي هو استمرارية للحكومة القديمة الجديدة، واستمرارية لعدم انسجام مكوناتها واستمرارية لنفس المشاكل وتفاقمها، مع استمرارية لغياب حلول واقعية لانتظارات المغاربة، فالمواطن المغربي باغي يشرب فيه العطش، فكيف يعقل السيد رئيس الحكومة ونحن في القرن 21 وجزء كبير من ساكنة الوطن يتجرعون ماء تغيب الجودة عن صنابره أمام غلاء والتهاج الفواتير وعسر تسديدها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جزء كبير من المغرب الذي أنتمي إليه وأعتز وأفتخر بتمثيله، سكانه يضطرون إلى الاستنزاف من مدخراتهم من أجل التزود بالماء، فمياه

العالية، هاذ العملية التحليلية بدأت منذ فترة ماشي اليوم فقط، عندنا مراكز تشتغل عندنا في العيون، عندنا في بوجدور، عندنا في أخفنيير، عندنا في طاطا بدات، لكن هناك برنامج لإنشاء محطات للتحلية في المستقبل القريب، عندنا ديال أكادير للدراسة دياها وحتى الصفقة تعاطت إلى آخر بعد دراسة متتالية، أكادير عندنا في إيفني، عندنا في الدار البيضاء هناك فكرة عندنا في الحسيمة المشروع جاهز للإنطلاق، هناك في طرفاية، هناك في الداخلة إذن هاذي هي أهم المحطات ديال التحلية اللي غادي تجي واللي غادي تعطينا إن شاء الله ما يقرب، توقع أنها غادي يعطينا 500 مليون مكعب من الماء المحلي في أفق 5 سنوات إن شاء الله، وهذا الأمل ديالنا وهاذي إذن هذا واحد جزء من الاستراتيجية الأساسية، الجزء الآخر هو إعادة استعمال المياه العادمة واقتصاد الماء في الاستعمالات الصناعية والسياحية بالخصوص ولكن أيضا المنزلية في المستقبل، وهذا بدات فيه واحد المحطات وغادي نوسعوا هاذ المحطات ديال معالجة المياه العادمة.

أما بالنسبة للعجز الموجود في بعض المراكز حنا عارفين بأن هناك عدد من التدابير الآنية وأخرى على المستوى المتوسط والبعيد الضرورية في عدد من المراكز اللي فيها هاذ النقص والخصاص ديال الماء، هناك تدخلات في عين المكان أحيانا، كتحاولوا ما أمكن دار مجموعة من الوسائل للتدخل وللقضاء على هذا العجز بعضها قبل نهاية 2017 غادي نقضوا على العجز ناهيا هو في عدد من المحطات وبعضها في قبل صيف 2018 إن شاء الله هناك عدد من التدابير للقضاء على العجز في تلك المراكز، وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد النائب اسماعيل لماوي للتعقيب.



مسؤولون عليها، بين هذا وذلك بل والمثير للاستغراب أن حكومتكم وضعت في قائمة برنامجها الحكومي تنمية العرض المائي بالاعتماد على المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه، وأنتم تعلمون أنه ما يزال في دواليب التحضير ولم يخرج بعد إلى حيز الوجود، فعن أي مخطط تتحدثون؟ وما هو إلا مسودة مخطط لم ير النور، أضف إلى ذلك عدم التفعيل الكلي لقانون الماء 95.10 بسبب تأخر بعض النصوص التطبيقية والتنظيمية، ومنه نسجل أن الحكومة في الجانب التشريعي هاملة لموضوع الماء، رجوعا إلى نقطة 3 في 15 5 عندما نتحدث في تنمية العرض المائي ونجعل إنجاز السدود حلولا من خلال أرقام غير قابلة للتنفيذ السيد رئيس الحكومة، سندرك جيدا أنها خطابات سياسية مستهلكة، خصوصا عند الحديث عن السدود الكبرى بمعدل 3 سدود سنويا والأدل على ذلك عدم الشروع إلى حد الساعة هاذ السنة في بناء أي سد، مع العلم أن تشييد سد كبير يتطلب 3 سنوات من الأعمال دون احتساب مدة إنجاز الدراسات ومراحل تسوية وضعية العقارات ومسطرة الصفقات العمومية، ومن جهة ثانية كيف يعقل بناء مجموعة من المنشآت المائية دون التفكير في إنجاز بالتوزي الجزء الخاص بالتصفية وقنوات الربط والري ومحطات لتوليد الطاقة الهيدرומائية لبلوغ منشأة مائية صالحة للاستعمالات المتعددة، وإلا فما الغاية من بناء سد وتركه عرضة لترسب الأوحال وتبخر المياه.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما يزيد الأمور تعقيدا في هذا المجال تعدد المتدخلين والفاعلين مما يستحيل معه تقييم الأداء في تدبير القطاع وطنيا وجهويا ومحليا، وعندما نتحدث عن إنشاء مجموعة من السدود الصغرى سنويا بدون الخوض في عددها يبقى السؤال المطروح عن الجهة المسؤولة عن إنجاز ومراقبة جودة الأشغال، مع العلم أن مجموعة من القطاعات كالفلاحة والتجهيز والجماعات المحلية

ورزازات ومياه الجنوب الشرقي بصفة عامة لها طعم ولون ورائحة، وجزء آخر يعيش على وقع ندرة هذه المادة الحيوية فيضطر لمواجهة الانقطاعات الفجائية وسنوات الجفاف العجاف، وهنا أذكر سيادتكم بأن جهتي تظم الجبال والتلال والصحراء، فلکم أن تتخيلوا معي معاناة النساء في أعالي تلك الجبال ووسط كتبان الرمال ورحلتهم في الشتاء والصيف بحثا عن قطرة ماء، ونفس المشكل يعاني منه جل المناطق بما فيها التي تحتوي على خزان وطني هام وتستفيد من سدود كبرى كسد الوحدة وسد محمد الخامس؛

إن الساكنة تموت عطشا السيد رئيس الحكومة، ندرة المياه ببلادنا تحولت إلى صراعات بين المواطنين تصل حتى التصفية الجسدية، فهل تعلمون أن هناك أقاليم تعيش حياة دون ماء أو بنسب ربط ضعيفة كوزان والشاون وأكومان وصفرو وأقاليم الشرق إلى متى هذا الوضع؟ وتدبير الماء يتبع في تسييره المزاجية والاعتبارات السياسية خصوصا في تدبير قطاع حفر الآبار وربط السكان بالماء الذي يتخذ كعود انتخابية لمجموعة من الأقاليم، أضف إلى هذا السيد الرئيس أن مجموعة من دواوير جهة درعة تافيلالت بدون ماء إلى حد الساعة كجماعات سكورة، إدلسان، وسلسان، زناكة إلخ، وبالمقابل يهدر المال العام في بناء مجموعة من القنوات والخزانات دون أن تؤدي دورها بل تتعرض للإتلاف من قبل المواطنين، وهنا وقد آن الأوان لفتح تحقيق في إهدار المال العام بهذه الشاكلة وفي تفحص البرامج التي دشنها جلالة الملك دون أن ترى النور بمباركة حكومية منكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في ظل غياب حلول استعجالية وغير ترقية لظاهرة ندرة المياه تبقى مناطق الجنوب والجنوب الشرقي للمملكة والمناطق الجبلية عرضة لتفشي ظاهرة الهجرة إلى المدينة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية وخيمة خصوصا داخل المدن الكبرى وأنتم



تفضيلية لحملة مثل هذه المشاريع، ورصد اعتمادات للبحث العلمي في مجال الماء ومجالات تصفيته، كما نقترح إعادة النظر في استهلاك الشركات الصناعية والسياحية للثروة المائية، وكذا تقنين الزراعات الأكثر استهلاكاً للماء.

أملنا السيد رئيس الحكومة أن تتفاعل الحكومة مع دورنا الرقابي، وأن تتخذ بعين الاعتبار توصيات فريقنا الذي همه الأساسي إيجاد حلول لري عطش المواطنين، والإجابة عن انشغالات المواطنين بقطاع الماء باعتباره قطاعاً أساسياً وحيوياً يسمو على كل المزايدات السياسية الضيقة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة للسيد رئيس الحكومة، للتعقيب في ما تبقى من الوقت.

السيد سعد الله العثماني، رئيس الحكومة:

طيب شكراً جزيلاً السيد الرئيس، السيد النائب، أنا غير نطلب من السيد النائب يعطيني المداخلة ديالو مكتوبة لأن بزاف ديال التفاصيل أصعب باش نعاود ن فكر فيها ولا غير شكراً، ماشي غير هاذي حتى الأولى، طيب شوف الوقت عندي ضيق، أولاً كاي شي مقارنة سياسية، هذا كلام خارج الموضوع، أنا عندي ملف مع الأسف ما جبتوش، جميع ما ينشر وجميع الشكايات وفيما كانوا احتجاج، عندي فيه الموقع وعندي الحلول المقترحة وما تقوم به الجهات الحكومية، باش أنا نقول ليكم كل شي حيث ما كان، يمكن نجحو يمكن مانجحوش، ولكن خاص إيلا عنديكم شي شك في شي مكان أنا أطلب منكم مع السادة النواب الآخرين شكلو لجنة استطلاع واجيو وتمشي معاكم القطاع الحكومي المعني وتشوفو وقولوا لي الملاحظات ديالكم، هاذي النقطة، ثانياً الحكومة بينها انسجام ما كايينش تعارض، ما كايينش

والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تتكلف بتشديد هذا النوع من المنشآت المائية والتي معظمها يعاني من تصدعات وشقوق بنيوية مهددة بذلك سلامة الساكنة التي تتخذ من جنبات مجاري المياه مسكناً لها ومصدرة قوتها.

وبخصوص مشروع تحويل المياه من أحواض الشمال إلى الوسط الذي نعتبره مشروعاً طموحاً غير أنه تغيب عنه جدولة زمنية واضحة ومصادر تمويل واضح، ويبقى هذا المشروع بالإضافة إلى مشاريع أخرى مجرد حبر على ورق بين طيات برنامج حكومي.

نعم السيد رئيس الحكومة، كلنا مع تنويع مصادر التزود بالماء ولكن دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين، خصوصاً وهم يشكون حالياً من غلاء فواتير الماء بالرغم من رداءته في عدة أقاليم.

أمام هذا الوضع المتشابك لتدبير قطاع الماء نقترح في الفرق النيابي للأصالة والمعاصرة إحداث وكالة وطنية مستقلة لإدارة الماء مما سيسهل عملية التتبع والتقييم لأدائها أو على الأقل نقل جميع صلاحيات تدبير الماء إلى يدي وكالة تنمية الحوض المائي عبر توسيع دائرة اختصاصاتها، واعتبارها المسؤول الوحيد عن هذا القطاع وخلق تضامن جهوي مائي بين الجهات، كما نقترح تكليف خبراء لإعداد خطة استراتيجية وطنية و جهوية وإقليمية لإدارة ندرة المياه بالبلاد، مع ضرورة الرفع من الاستثمارات العمومية المخصصة لحفر الآبار الاستكشافية خصوصاً في المناطق الأكثر عرضة للجفاف مناطق الجنوب الشرقي والمناطق الجبلية وشرق المملكة، كما نناشدكم السيد رئيس الحكومة، بإعطاء قضية تدبير الماء صبغة وطنية وأهمية كبرى من خلال التربية على المواطنة، وإشراك القطاعات التعليمية في ذلك.

وفي ظل خطة غياب خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ، نقترح دعم الموارد المتجددة للماء عن طريق منح قروض وتمويلات



السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للسادة الوزراء، شكرا للسيدات والسادة النواب، رفعت الجلسة.

تناقض، ثالثا أنا أعطيتك حلول واقعية؟ السدود قلت ليك آخر، السدود قلت ليك 3 السدود كبرى سنويا، عطيتك ذاك الشيء بالأرقام.

السيد الرئيس:

نستمع للسيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

15 سد من هنا ل5 سنين، قلناها في البرنامج الحكومي وقلت دبا وبعضها الآن غادي يخرج، وبعضها كيتبني هذاك الشيء مخطط، راه كاين مخطط وطني قبل ماشي أنا درتو، لقينا احنا وغادي نستمر فيه ومخططين للآخرين، أما البرنامج الوطني اللي هضرنا على المخطط، هذا كان الآن يتم تهيئته بعد صدور قانون الماء والمراسيم ديال القانون الماء موجود بعضها موجود غيرتصادق عليه في المجالس الحكومية المقبلة، وبعضها طور الإعداد، وشكرا جزيلا، والسلام عليكم.